العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات
في عملية التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن

إعداد

أحمد عدنان حسين طعمه

المشرف

الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول

على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء - الأردن

2013/07/07

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2013/07/07

أعضاء لجنة المناقشـــــــــــة	**التوقيــــــــــــع**
أ. د. ولــيـد زكــريا صـيام، مشرفاً ورئيساً أستاذ، محاسبة إدارية	....
أ. د. حسام الدين مصطفى الخداش، عضواً أستاذ، نظرية محاسبية	....
د. فهيم صالح لوندي، عضواً أستاذ مشارك، محاسبة تكاليف	....
أ. د. محمد ياسين رحاحلة، عضواً أستاذ، محاسبة مالية جامعة آل البيت	....

إهـــداء

أحتسب هذا العمل من ألفه إلى يائه عند الله جل جلاله، وعظم قدره، سائلاً فضله بأن يكون هذا العمل خيراً لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري.

تنص تعليمات الإهداء على البساطة والإختصار، فأي اختصارٍ يسعفني، فقد عجزت الكلمات وتوارت الحروف، لكن بكلماتٍ ينسجها القلب، ويخطها القلم، أهدي هذا العمل لأسرتي الكريمة:

إلى الصدر الحاني الذي عبر بي نحو الأمل؛ واتسع قلبه ليحتوي حلمي حين ضاقت بي الدنيا يا من أحمل اسمه بكل فخر، إلى القلب الكبير.... إلى والدي الغالي.

إلى النبع الصافي، والقلب الدافي التي مهما كبرت سأظل أكتب اسمها على صفحة قلبي، وأهتف بفضلها حين أتقدم في درجات العلى والعلم.... إلى والدتي الغالية.

إلى الغالي الأنيس والمؤنس، إلى عضدي ومن أشد به أزري.... إلى أخي الغالي محمد.

إلى الحانيات الفاضلات، اللواتي يمثلن أسباب سعادتي في الدنيا.... إلى أخواتي الغاليات.

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ صدق الله العظيم

سورة النمل الآية:40

الحمد لله الذي علم الإنسان البيان، ورزقه الفصاحة باللسان، وخط له طريق العلم والفرقان، الحمد لله حمداً طيباً مباركاً كثيراً، أحمدك وأشكرك يا من نصرت ضعيفاً، وعزّزت ذليلاً، وأغنيت فقيراً، وكنت لي خير معينٍ ولدعائي خير مجيب.

يخجل القلم أن يقف هذا الموقف؛ فقد تخونه العبارات وتضيع، ولكنني مجتهدٌ، ولكل مجتهدٌ نصيب، فيسعدني أن أنثر مداد قلمي لأرسم بحروفٍ متواضعة كلمة وفاءٍ وعرفانٍ أزجيها لصاحب التميز والإبداع المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام، فقد كنتم مرشدين موجهين لي نحو العلم والمعرفة. كما أنني لا أنكر فضل ما زرعتموه في نفسي من إصرارٍ وصمودٍ وحرصٍ على تحري المعلومة الصحيحة لأتم رسالتي بالشكل اللائق.

ووسام تقديرٍ أهديه إلى اللجنة الموقرة مثمناً دورهم في مناقشة هذه الرسالة، فلهم مني كل التقدير والإحترام، وعظيم الوفاء والإمتنان لقبولهم مناقشة رسالتي، بارك الله في جهودهم وجعلها في ميزان حسناتهم.

وبصمة شكرٍ أضعها إلى محكمي الإستبانة، وأساتذة قسم المحاسبة في الجامعة الهاشمية، و إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل.

قال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ صدق الله العظيم

سورة الإسراء الآية:85

قائمة المحتويات	
الموضوع	**رقم الصفحة**

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات
في عملية التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن

إعداد الطالب
أحمد عدنان حسين طعمه

إشراف
الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات في عملية التدقيق من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن، بالإضافة إلى التعرف على مستوى إدراك مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات، كما تهدف الدراسة إلى اقتراح السبل والحلول لتضييق هذه الفجوة لأقل درجة ممكنة.

لتحقيق أهداف الدراسة صمّمت إستبانة تم توزيعها على مدققي الحسابات المزاولين للمهنة والعاملين في مكاتب التدقيق في الأردن، وقد بلغ عدد الإستبانات الصالحة للتحليل (109) استبانات من أصل (158) إستبانة تم توزيعها، أي ما نسبته (69%) من الإستبانات الموزعة.

توصل الباحث إلى أن هناك إدراك لدى مدققي الحسابات المزاولين في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات، وكانت وجهة نظرهم أن لقلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية التأثير الأكبر في زيادة فجوة التوقعات، بينما يرون أن عامل الشك في استقلالية المدقق أقل تأثيراً في زيادة فجوة التوقعات في الأردن.

في ضوء نتائج الدراسة ولتضييق فجوة التوقعات في عملية التدقيق بالأردن أوصى الباحث بضرورة تعزيز استقلالية المدقق الذهنية والظاهرية عن طريق الحد من سيطرة الأطراف المتنازعة عليه ومن العلاقات الشخصية بين المدقق والعميل، تدعيم دور جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وتفعيل دورها بالإشراف على مهنة التدقيق عن طريق إلزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني، وكذلك إلزامهم بتطبيق التشريعات القانونية، العمل على زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بحدود مسؤوليات المدقق وواجباته بما يخص اكتشاف الخطأ والغش، وكذلك مسؤولية المدقق في تقييم استمرارية الشركة تحت التدقيق.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1. مقدمة

2.1. مشكلة الدراسة

3.1. أهمية الدراسة

4.1. أهداف الدراسة

5.1. فرضيات الدراسة

6.1. متغيرات الدراسة ونموذجها

1.1. مقدمة:

واجهت مهنة تدقيق الحسابات في الآونة الاخيرة بعض الإنتقادات من قبل مستخدمي القوائم المالية، لما أصاب هؤلاء المستخدمين من أضرار مادية، نتيجة إصدار بعض القوائم المالية المضللة وعدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر في هذه القوائم، الأمر الذي أدَى إلى رفع الدعاوى أمام المحاكم ضد مكاتب التدقيق.

ولعل أحد أسباب ذلك، الفضيحة التي وقعت لشركة آرثر أندرسون والتي تعد الأكبر في مهنة المحاسبة، إذ أن شركة آرثر أندرسون كانت تتقاسم مع شركة أنرون مكاتبها وتمزيق الأوراق المجاني حيث قامت بتمزيق مئات الأرطال من وثائق شركة أنرون مقابل 52 مليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى أن شركة آرثر في عام 2000م كانت تقدم أكثر من خدمة لشركة أنرون فبالإضافة إلى القيام بتدقيق الحسابات كانت تقوم بالأعمال الاستشارية للشركة وفي العام نفسه، مما أثّر على إستقلالية المدقق وحياده (رزق، 2011)

ويمكن القول أنّ مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من مدققي الحسابات الإلتزام بتطبيق المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني لتدقيق الحسابات، لا سيما عند الفحص والتحقيق والتقرير لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة تحت التدقيق وذلك للخروج برأي فني ومحايد بأن القوائم المالية خالية من التحريفات المادية، بحيث يكون هذا الرأي مبنياً على الكفاية الفنية والنزاهة والموضوعية والإستقلالية والحياد.

وبالنتيجة أصبحت مهنة التدقيق على مفترق طرق بين الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية وبين توقعات مستخدمي القوائم المالية بما يتعلق بثقتهم في تقرير المدقق، مما أدّى إلى خلق ما تسمّى بفجوة التوقعات بين مقدمي خدمة تدقيق الحسابات وبين متلقي هذه الخدمة، أي ما بين ما يتصوره المدقق من جهة وما يتصوره مستخدمو القوائم المالية من جهة أخرى.

وقد كشفت الممارسة المهنية للتدقيق عن اختلاف توقعات مستخدمي التقارير المالية من المدقق عن توقعات المدقق (الباز، 1999)، وذلك لأن طبيعة التدقيق ومبررات اللجوء إليه والمفاهيم المختلفة المستخدمة من قبل المدققين في توصيل نتائج عملية التدقيق يكتنفها مستوى مرتفع من سوء الفهم. فالتدقيق هو عملية هدفها الأساسي تقييم موثوقية المعلومات التي تتضمنها البيانات المالية، وبما أن هذه العملية تعتمد وفي جميع مراحل عملية التدقيق على الحكم الشخصي للمدقق لحد ما، فإن عدم التأكد من قبل المدققين ومن قبل مستخدمي تقارير المدققين يؤدي إلى تفسيرات مختلفة لهذه التقارير (الذنيبات، 2003) الأمر الذي يقف عائقاً أمام مسيرة مهنة التدقيق وقيداً على ازدهار المهنة وإرتقائها لأعلى المستويات.

2.1. مشكلة الدراسة:

إن وجود تضارب في التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، والبحث عن سبل تضييق هذه الفجوة إلى أدنى حد ممكن، وذلك بفهم طبيعة هذه الظاهرة والبحث عن العوامل التي أدّت إلى ظهورها كالشك في استقلالية المدقق، عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية من قبل مدققي الحسابات، وعدم كفاية الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية (التوقعات غير المعقولة من عملية التدقيق)، أدّى إلى ظهور فجوة التوقعات في عملية التدقيق.

لذا يمكن القول أن مشكلة الدراسة تتمحور حول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما العوامل التي تؤدي إلى وجود فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن؟

وتتفرع التساؤلات التالية من التساؤل الرئيسي:

1- ما مستوى إدراك مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات؟

2- ما درجة فجوة التوقعات الناتجة عن الشك في استقلالية المدقق؟

3- ما درجة فجوة التوقعات الناتجة عن عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية لمهنة التدقيق؟

4- ما درجة فجوة التوقعات الناتجة عن عدم كفاية الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية عن عملية التدقيق؟

5- ما السبل المقترحة لتضييق فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية؟

3.1. أهمية الدراسة:

تبحث الدراسة في واحدة من أهم الظواهر التي تعاني منها مهنة تدقيق الحسابات، والمتمثلة في ظاهرة فجوة التوقعات التي نشأت منذ عشرات السنين، والتي حتى الآن لم تتوضح بشكل كافي معالم التخلص منها أو تضييقها إلى أدنى حد ممكن، بل على العكس فإن هناك من يرى بأنها تزداد بإزدياد متطلبات الأطراف المعنية بهذه المهنة، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة حيث أنها تحاول التعرف على العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات في التدقيق بين مستخدمي القوائم المالية ومدققي الحسابات في الأردن وسبل تضييق هذه الفجوة، كما أنها تستقي أهميتها من النقاط التالية:

1- إن خدمة تدقيق الحسابات هي محل إهتمام شرائح وأطراف عديدة في المجتمع، لذلك تعتبر هذه الخدمة من أهم الخدمات التي تقدم ليس فقط في الأردن بل في جميع أنحاء العالم.

2- تعتبر فجوة التوقعات من أهم الركائز التي يبنى عليها غالبية الإنتقادات الموجهة لمهنة تدقيق الحسابات، التي بدورها تحيك الشكوك حول هذه المهنة.

3- زيادة فجوة التوقعات تؤدي لتدني الثقة بتقرير المدقق والقوائم المالية المصدّرة، ولما يناله تقرير المدقق إلى جانب تلك القوائم من أهمية ودور في إتخاذ معظم القرارات الإقتصادية والإئتمانية، أصبح من الضروري البحث في هذا الموضوع.

4- ضرورة ردم هذه الفجوة أو تضييقها إلى أقل حد ممكن أصبح واجباً يعمل على تطوير مهنة تدقيق الحسابات ووصولها لأعلى درجة ممكنة من المصداقية.

4.1. أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على مستوى إدراك مدققي الحسابات المزاولين لمهنة التدقيق في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات.

2- البحث في أهم العوامل والأسباب التي أدّت لظهور فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومدققي الحسابات في عملية التدقيق، والتعرّف على الأهمية النسبية لتلك العوامل.

3- البحث في السبل والحلول التي من شأنها أن تساعد في تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومدققي الحسابات في الأردن.

5.1. فرضيات الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة ومشكلتها، تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

$H0_1$: لا يوجد إدراك لدى مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات.

$H0_2$: لا توجد علاقة بين الشك في إستقلالية مدقق الحسابات وفجوة التوقعات في عملية التدقيق.

$H0_3$: لا توجد علاقة بين عدم التزام المدقق بالمعايير والقواعد المهنية وفجوة التوقعات في عملية التدقيق.

$H0_4$: لا توجد علاقة بين قلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في عملية التدقيق.

6.1. متغيرات الدراسة ونموذجها:

يمكن صياغة متغيرات الدراسة على النحو التالي:

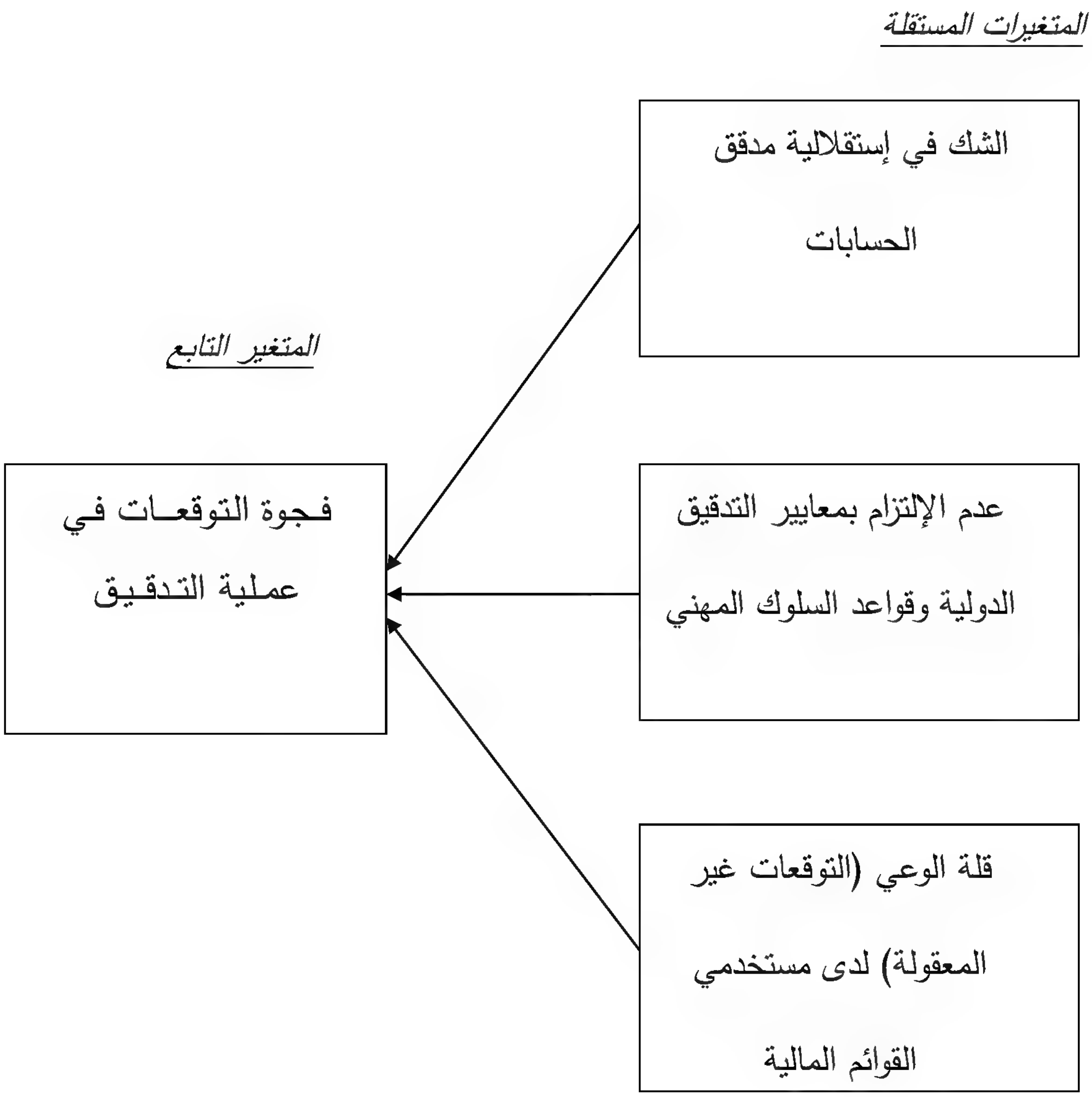
المتغير التابع:

- فجوة التوقعات في عملية التدقيق: وتعني حالة عدم التوافق التي يعيشها كل من مدقق الحسابات ومستخدم القوائم المالية من حيث الرضى عن عملية التدقيق بإجراءاتها كانت أو بمخرجاتها.

المتغيرات المستقلة:

- الشك في إستقلالية مدقق الحسابات: ويعني الشك فيما إذا كان المدقق يمارس عمله بحيادية وموضوعية ولا يسمح لأي طرف كان بالتأثير على رأيه في القوائم المالية.
- عدم الإلتزام بمعايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني: ويعني خروج المدقق عن المعايير والقواعد المهنية في ممارسة عمله، وعدم التقيد بها في إجراءات عملية التدقيق جزئياً كانت أو كلياً.
- قلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية: ويعني عدم وجود المعرفة الكافية لدى مستخدمي القوائم المالية بما يخص عملية التدقيق، والذي بدوره يخلق لديهم توقعات غير معقولة أي توقعات غير مطلوب من المدقق تلبيتها بحسب معايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني والتشريعات القانونية.

وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي:



الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2. مفهوم وطبيعة فجوة التوقعات

2.2. مكونات فجوة التوقعات

3.2. العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات

1.3.2. الشك في إستقلالية مدقق الحسابات

2.3.2. عدم الإلتزام بمعايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني

3.3.2. قلة الوعي (التوقعات غير معقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية

4.2. الدراسات السابقة

1.4.2. الدراسات العربية

2.4.2. الدراسات الأجنبية

5.2. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

1.2. مفهوم وطبيعة فجوة التوقعات:

تعرضت مهنة المحاسبة والتدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية السبعينات من القرن العشرين لعدة انتقادات من قبل السلطة، وقد كان السبب تدني مستوى جودة المعلومات المحاسبية الأمر الذي أدّى إلى التشكيك في إمكانية استمرار مهنة المحاسبة والتدقيق كنشاط مهني مستقل على المدى الطويل. من هنا قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بالإهتمام بهذه القضية وأطلق على هذا القصور مصطلح فجوة التوقعات في التدقيق. وقد شكّل لجان لهذه الغاية بهدف دراسة وتحديد مسببات الفجوة وسبل علاجها، ومن أهم تلك اللجان لجنة كهوين في عام 1974م والتي حدّدت مسؤولية الفجوة وعلاجها على المهنيين وليس على المستخدمين، كذلك أصدر مجلس معايير التدقيق (ASB) التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1988م مجموعة معايير بهدف تقليص الفجوة القائمة وقد ركّزت تلك المعايير على زيادة دور مدقق الحسابات في إكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية وتحسين الإتصال في بيئة التدقيق. أمّا في المملكة المتحدة، فقد قام معهد المحاسبين القانونيين في بريطانيا بإجراء دراسات عدة حول فجوة التوقعات ومن ثم أخذت معظم الدول الإهتمام بهذا الموضوع للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية لا تحتوي على تحريفات مؤثرة أو جوهرية (فرحات، 2009).

ويعتمد نجاح الخطوات المقترحة لتقليص فجوة التوقعات على مدى استعداد القائمين على مهنة المحاسبة والتدقيق القانونية في مواصلة وضع المعايير والقيود التي تهدف إلى معالجة أسباب فشلها في الماضي. وقامت الهيئات المنظمة للمهنة فعلاً باتخاذ خطوات بناءة، يؤيدها في ذلك الهيئة الأمريكية لتنظيم تداول الأوراق المالية ومنها (توماس وهنكي، 2006):

1- مطالبة الشركات التي تتداول أوراقها المالية في الأسواق المالية بتشكيل لجنة مراجعة (Audit Committee) من أعضاء مجالس إدارتها.

2- إلزام المدقق بتبليغ الإدارة العليا بمنشأة العميل عن نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية.

3- العمل على تضييق نطاق وحصر خدمات الإستشارات الإدارية التي تقدمها مكاتب التدقيق لعملائها.

وعلى ضوء تلك التطورات، وتفادياً للمسؤوليات القانونية، تقلص نطاق خدمات الإستشارات الإدارية وتراجع كثير من المدققين عن تقديمها (توماس وهنكي، 2006)، وذلك تفادياً لخلق بعض الشكوك حول استقلالية مدققي الحسابات التي من شأنها أن تزيد فجوة التوقعات.

وقد لاقى موضوع فجوة التوقعات اهتماماً كبيراً من الباحثين في علم تدقيق الحسابات خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حيث لا يمكن تجاهل تلك الفجوة، أو الإدّعاء بأن توقعات المجتمع غير واقعية، أو القول بأن الإنتقادات الموجهة إلى المهنة غير عادلة (جربوع، 2004).

وتعتبر فجوة التوقعات في التدقيق من أهم الظواهر المثيرة للجدل، وهي من وجهة نظر الباحث حالة عدم التوافق التي يعيشها كل من مدقق الحسابات ومستخدم القوائم المالية من حيث الرضا عن عملية التدقيق بإجراءاتها كانت أو بمخرجاتها.

وهذه الظاهرة ليست جديدة على الإطلاق، بل قد تكون نشأت خلال التغطية الإعلامية وجلسات الإستماع التي أجريت للتعرف على عملية الإحتيال الضخمة في شركة McKesson & Robbins التي حدثت في سنة 1937م (McEnroe and Martens, 2001). لكن وبالطبع حدوث أو نشوء الظاهرة لا يعني مناقشتها ودراستها بشكل علمي، لأنه وكما أشار الحاج (2012)

إلى أن أول من استخدم مفهوم فجوة التوقعات في التدقيق هو Liggio في مقالة بعنوان فجوة التوقع هزيمة قانونية للمدقق وذلك عام 1974م.

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدّد لمفهوم فجوة التوقعات في التدقيق، إلا أنه تم تعريفها بطرق مختلفة، نذكر منها:

- "فجوة التوقعات هي الفجوة بين مستويات الأداء المتوقع كما هو متصور من جانب المدققين و ما يتصوره مستخدمي القوائم المالية" (Shaikh and Talha, 2003)
- "الإختلاف بين تصوّرات جمهور مستخدمي القوائم المالية لدور التدقيق وفهم المدقق لذلك الدور" (Gay et al., 1998)
- "أن فجوة التوقعات توجد عندما يوجد إختلاف في الإعتقادات بين المدققين وجمهور مستخدمي القوائم المالية حول الواجبات والمسؤوليات المفترضة من جانب المدققين والرسائل التي يحملها تقرير التدقيق" (Monroe and Woodliff, 1993)
- "فجوة التوقعات عبارة عن الإختلاف بين ما يعتقده جمهور مستخدمي القوائم المالية بأنّ المدققين مسؤولون عن تحقيقه، وما يعتقده المدققون أنفسهم بأنهم مسؤولين عنه" (Guy and Sullivan, 1988)
- "الإختلاف بين ما يدركه جمهور مستخدمي القوائم المالية لمسؤوليات المدقق، وماذا يعتقد المدققون مسؤوليات مطلوبة منهم" (McEnroe and Martens, 2001)
- "فجوة التوقعات في التدقيق يعبر عن الإختلاف بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية حول نوعية وجودة بيانات التقرير بسبب الإختلاف في الأهداف الذاتية لكل منهما وعدم إدراك كافة المستخدمين لإجراءات التدقيق وأهدافها" (فرحات، 2009)

- "الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع المالي من مدققي الحسابات وأداء المدققين الفعلي، كما يراها هذا المجتمع" (Porter, 1993)
- "ناتج الإختلاف في توقعات الأطراف ذات المصلحة بما يقوم به المدقق والتي تعكس معظمها متطلبات إجتماعية لما يجب أن يقوم به المدقق من دور وواجبات لضمان الإيفاء بحاجاتهم المرتبطة بالوحدات الإقتصادية التي يقوم بتدقيقها" (البامرني والشجيري، 2010)

2.2. مكونات فجوة التوقعات:

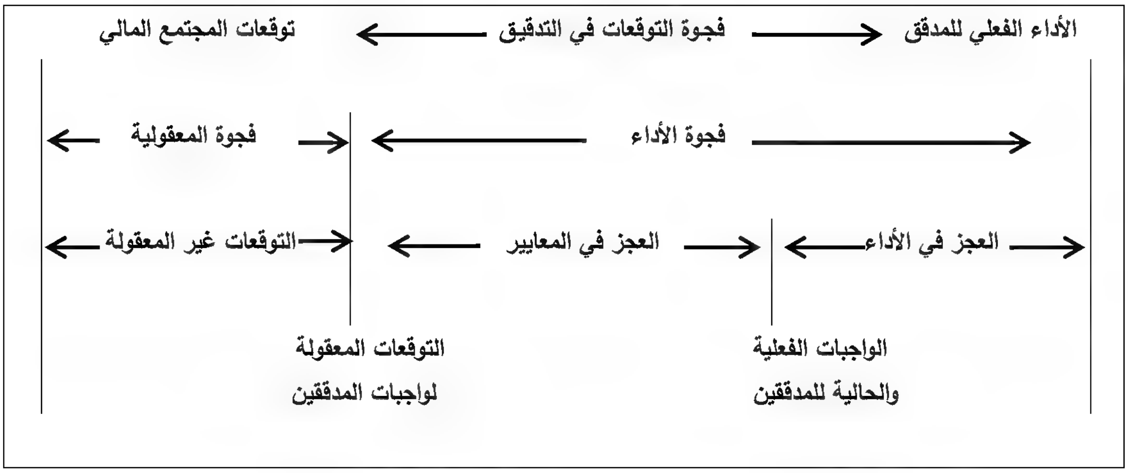
عند الخوض في مفهوم فجوة التوقعات والبحث في طبيعة هذه الفجوة، يلاحظ بأنه تم تقسيمها لعدة أقسام وبأكثر من طريقة، فلكل باحث رؤيته وأسبابه، فعند الرجوع للدراسات السابقة وبالتحديد لدراسة (Porter, 1993) نرى أنه تم تقسيم فجوة التوقعات إلى قسمين رئيسيين كما هو موضح في الشكل(2) هما:

1- فجوة الأداء: وهي الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع بشكل معقول لما يجب على مدققي الحسابات إنجازه وبين الأداء الفعلي للمدقق، ويتفرع من هذا القسم جزأين آخرين:

أ- فجوة العجز في المعايير: وهي الفجوة بين المهام التي يمكن توقعها بصورة معقولة من مدقق الحسابات والمهام المطلوبة منه حسب معايير التدقيق والتشريعات القانونية.

ب-فجوة العجز في الأداء: وهي الفجوة بين الأداء المطلوب منه حسب معايير التدقيق والتشريعات القانونية وأداء المدقق الفعلي.

2- فجوة التوقعات غير المعقولة: وهي الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع المالي من مدقق الحسابات إنجازه وما يتوقع من مدقق الحسابات إنجازه بشكل معقول.



الشكل رقم (2) بنية فجوة التوقعات (Porter, 1993, P 50)

بينما قام الباز (1999) بتقسيم فجوة التوقعات من حيث أسباب حدوثها، كالتالي:

1-فجوات توقع ترتبط بمدققي الحسابات: وهي فجوات التوقع التي تعزى أسباب حدوثها إلى مدققي الحسابات، ويمكن تحديد أهم تلك الفجوات فيما يلي:

أ- فجوة أداء المدقق.

ب-فجوة استقلالية المدقق.

ج-فجوة تقرير المدقق.

2-فجوات توقع ترتبط بالبيئة الخارجية للتدقيق: وهي فجوات التوقع التي تعزى أسباب حدوثها إلى العوامل الخارجية المتعلقة ببيئة التدقيق، ويمكن تحديد أهم تلك الفجوات فيما يلي:

أ- فجوة المعقولية.

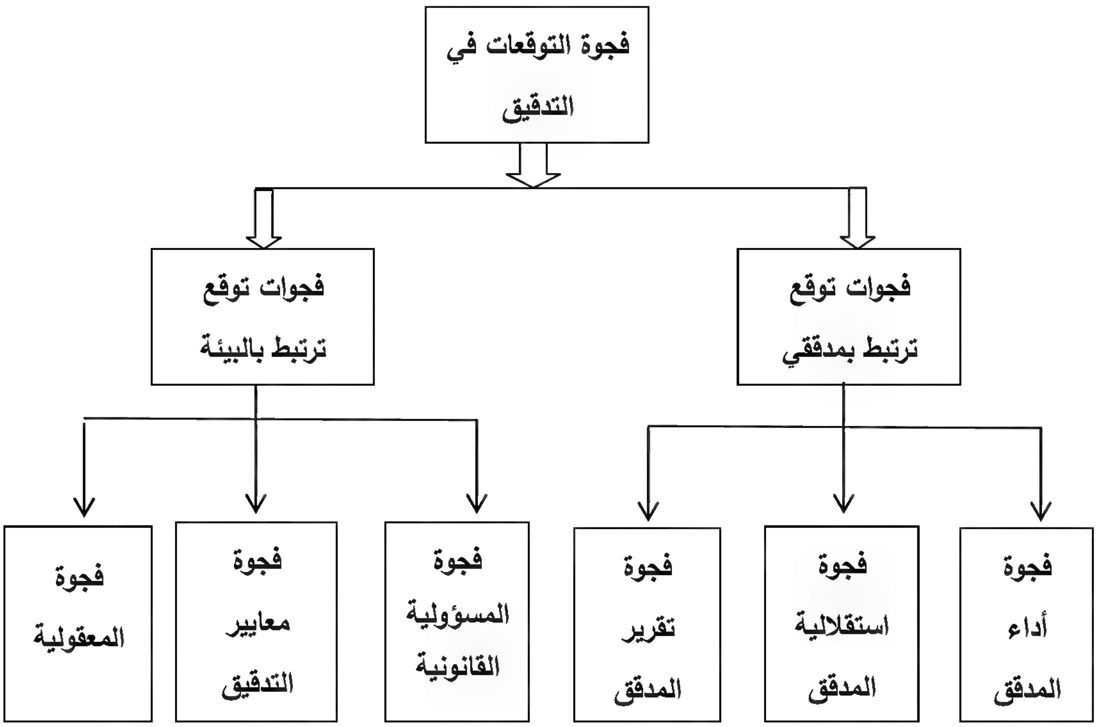
ب-فجوة معايير التدقيق.

ج-فجوة المسؤولية القانونية.

ويرى الباز (1999) أن تصنيف فجوة التوقعات في مهنة التدقيق وفقاً لعلاقتها بأسباب حدوثها إلى فجوات توقع ترتبط بمدققي الحسابات وأخرى ترتبط بالبيئة الخارجية للتدقيق كما هو مبين في الشكل رقم (3) يحقق الأهداف التالية:

1- الفصل بين حالات الفشل التدقيقي التي تعزى إلى مدققي الحسابات وتلك التي تعزى إلى البيئة الخارجية للتدقيق من مستخدمين للتقارير المالية ومعايير مهنية وتشريعات قانونية، وذلك بهدف سهولة تحديد المتسبب في إحداث كل فجوة توقع على حدة، وتجنباً للتهرب من أو تمييع المسؤولية عنها بين الأطراف المختلفة المشتركة في إحداث فجوة التوقعات.

2- سهولة عملية البحث في إجراء الدراسة الميدانية لإستخدام نظرية السببية في التنبؤ بأسباب كل نوع من أنواع فجوة التوقعات في التدقيق، وذلك بهدف مساعدة الجهات المعنية بأمور المحاسبة والتدقيق في تحديد أولويات الأسباب في العلاج بهدف تضييق فجوة التوقعات في مهنة التدقيق.



الشكل رقم (3) تقسيم فجوة التوقعات وفقاً لأسباب حدوثها (الباز، 1999، ص 71)

ويرى الباحث في هذا السياق أنه من الممكن تقسيم فجوة التوقعات إلى قسمين رئيسيين من حيث خطوات عملية التدقيق بعيداً عن العوامل المؤدية لحدوثها، كالتالي:

1- فجوة العمل الميداني: وهي تخص صلب عملية التدقيق، وتعني توقعات الإدارة من المدققين خلال عملية التدقيق وتتمحور حول أداء المدقق في هذه المرحلة من الإلتزام بالمواعيد، كيفية تعامله مع موظفي العميل، ملاءمة فريق التدقيق للمهمة، الإشارة لنقاط الضعف الموجودة في النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، كيفية حصول المدقق على الأدلة ومدى كفايتها.

2- فجوة تقرير المدقق: وهي تخص المرحلة الأخيرة من عملية التدقيق وتعني توقعات الإدارة لرأي المدقق الموجود في تقريره، وهنا يؤكد الباحث على ضرورة التخلي عن روتينية تقرير المدقق، حيث أن المتعارف عليه إصدار تقرير نظيف في أغلب الأحيان، وذلك لعدة أسباب كالإحتفاظ بالعميل وتجنب الإختلاف معه، لكن في حقيقة الأمر إن هذا التقرير يخلق مشاكل لدى المدققين مع باقي مستخدمي القوائم المالية، إن لم تكن مع الإدارة، خصوصاً إذا كان التقرير لا يعبر عن الواقع المالي للشركة تحت التدقيق.

3.2. العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات:

إن العوامل والأسباب التي تقف وراء فجوة التوقعات تختلف من بيئة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فلكل بيئة متطلباتها ولكل مجتمع إعتقاداته الخاصة به، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك إتفاق وإجماع بوجود ظاهرة تسمّى فجوة التوقعات.

بناءاً عليه فقد كان الشك في استقلال وحياد المدقق الخارجي، عدم التحديد الواضح لدور المدقق الخارجي في المجتمع ومسؤولياته، عدم اكتشاف المدقق الغش والخطأ ووجود عقود وارتباطات غير نظامية، نقص الكفاءة المهنية للمدقق، قصور نظام الرقابة الذاتية في مهنة التدقيق، إنخفاض جودة الأداء في عملية التدقيق، وقصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع من أهم العوامل التي أدّت إلى وجود فجوة التوقعات في عملية التدقيق في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، وكندا (جربوع، 2004).

بينما كانت أهم العوامل التي أدّت إلى اتساع فجوة التوقعات في الشركات المساهمة العامة السودانية مشابهة إلى حدٍ ما للعوامل السابقة فيما يتعلق بالشك في حياد واستقلال المدقق الخارجي، النقص الواضح في الكفاءة المهنية لمدققي الحسابات، قصور الرقابة التلقائية، إضافةً إلى عدم الإلتزام بآداب السلوك المهني (الحاج، 2012).

أما في فلسطين فتعود فجوة التوقعات إلى جهل المدقق الخارجي لكثير من الأمور المتعلقة بطبيعة عمله، وجود توقعات غير معقولة للمجتمع المالي تعود لعدم إدراكه لطبيعة عمل المدقق الخارجي بالنسبة لإكتشاف الغش والخطأ والتصرفات غير القانونية والإفصاح عنها (أحمد، 2007).

وأخيراً كانت الأسباب الرئيسية التي تقف وراء فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن، قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بما يخص واجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات الفعلية،

بحيث كانت بعض توقعات مديري الشركات غير معقولة مثل مطالبة المدقق باكتشاف جميع أنواع التحريف المتعمد في القوائم المالية، كذلك مطالبة المدقق باكتشاف والإفصاح عن جميع أنواع الغش والخطأ في البيانات المالية (ذنيبات، 2003).

وقد كان للقوانين والتشريعات الأردنية دوراً هاماً في تناول بعض هذه العوامل حتى وإن كانت بطريقة غير مباشرة، فعند الحديث عن قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المؤقت رقم (73) لسنة 2003 نلاحظ أن أهداف هذا القانون قد لمست بعض العوامل التي تتناولها الدراسة تحديداً في الفقرات (ب، د، هـ)، بحيث نصت المادة (3) من القانون على التالي:

يهدف هذا القانون إلى مايلي:

أ- تنظيم مزاولة المهنة والإرتقاء بها.

ب- ضمان الإلتزام بمعايير المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المعتمدة بما يساهم في حماية الإقتصاد الوطني.

ج- الإرتقاء بالمستوى العلمي والمهني للمحاسبين القانونيين.

د- تأكيد الإلتزام بقواعد سلوك المهنة وآدابها.

هـ- تعزيز دور المحاسب القانوني وحياديته واستقلاليته.

1.3.2. الشك في إستقلالية مدقق الحسابات:

تعد استقلالية المدقق من أهم الركائز التي تُبنى عليها عملية التدقيق، ويعزى ذلك إلى تعدد فئات مستخدمي القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات وهم على سبيل المثال وليس الحصر (الإدارة، المساهمين، المستثمرين، الموردين، المقرضين، الزبائن، الموظفين، الحكومة) حيث أن لكل فئة من هذه الفئات إهتمام وغاية تختلف عن الأخرى، ومن الأدلة الواضحة على أهمية استقلالية مدقق الحسابات واهتمام معايير التدقيق الدولية بهذا الشأن هو عنوان تقرير المدقق حيث

من الملاحظ وعند الرجوع لمعايير إعداد تقرير المدقق نرى أنها تلزم المدقق بعنونة تقريره ب" تقرير مدقق الحسابات المستقل".

ويعتبر استقلال مدقق الحسابات الخارجي عند إبدائه لرأيه الفني المحايد حول القوائم المالية من أهم العوامل المؤثرة في درجة الثقة في تقريره، ومن هنا جاءت أهمية التركيز على استقلالية المدقق الخارجي نظراً لأهمية البيانات المالية المدققة من قبله لدى الجهات التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها المختلفة، حيث لا قيمة لتقرير المدقق الخارجي إذا لم يتمتع بالإستقلال التام عن إدارة الشركة حتى يبدي رأيه بحيادية وحرية (أبو غانم، 2003). كما يجب على المدقق أن يعطي انتباهاً لأية مؤشرات سلبية من الممكن أن تؤثر على استقلالية تخطيطه لعملية التدقيق، استقلالية تحققه من صحة القوائم المالية، وأخيراً استقلالية تقريره (Salehi & Mansoury & Azary, 2009).

وذلك لأن استقلال المدقق عند قيامه بعملية التدقيق تعتبر مهمة للأطراف المعنية بإعطاء التأكيدات بالنسبة للثقة في القوائم المالية، ومستخدمي القوائم المالية يجب أن يشعروا باستقلال مهنة التدقيق وبممارسة المدققين للموضوعية والنزاهة على جميع القضايا التي تلفت انتباههم، وعلى المدققين أن لا يتنافسون بطريقة تلفت النظر لمستخدمي تقرير التدقيق (أحمد، 2007) لذلك نجد بأن مهنة تدقيق الحسابات تسعى دائماً إلى تأكيد استقلالية مدقق الحسابات باعتبارها الركن الأساسي للثقة بمدقق الحسابات وبسمعة المهنة (خدّاش والسرطاوي، 2010) وذلك لأن الهدف من التدقيق تعزيز مصداقية القوائم المالية من خلال تقديم الثقة من مصدر مستقل يقدم نظرة حقيقية وعادلة للقوائم المالية وهذا لن يتحقق إذا لم يثق مستخدمو تقرير المدقق بمصداقيته وعدم تأثره بإدارة الشركة (أبو ليل، 2007) بحيث تعتبر استقلالية مدقق الحسابات عنصر رئيسي لفجوة

التوقعات (Salehi & Mansoury & Azary, 2009) فإذا التزم المدقق بالحياد والإستقلال في عملية التدقيق فإنه يساعد على تضييق فجوة التوقعات بينه وبين المجتمع المالي (جربوع، 2004).

ومن الضروري الخوض في المنهج المفاهيمي للإستقلالية وذلك حسب المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، حيث تتطلب الإستقلالية في هذا المنهج ما يلي (الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2005):

1- إستقلالية التفكير: أي حالة التفكير التي تسمح بتقديم رأي دون الخضوع لمؤثرات قد تغير حيادية الحكم المهني، مما يتيح للأفراد التصرف باستقامة وممارسة الموضوعية والتشكك المهني.

2- إستقلالية المظهر: وذلك بتجنب الحقائق والظروف التي تعد غاية في الأهمية بحيث أن طرفاً ثالثاً عاقلاً وعلى إطلاع، ويملك المعرفة بكافة المعلومات ذات الصلة بما فيها الإجراءات الوقائية المتبعة، سيتوصل منطقياً إلى استنتاج أن الإستقامة والموضوعية والتشكك المهني لدى الشركة أو أعضاء فريق التأكيد قد تأثّرت.

وفي هذا السياق ونظراً لما يحويه مصطلح الإستقلالية من جوانب متعددة هناك ثلاث طرق لقياس استقلالية المدقق كل واحدة منها ضرورية وحيوية لزيادة مصداقية المدقق. وهي كالتالي (أبو ليل، 2007):

أ- إستقلالية المنهج وتؤعني الحرية في التفكير ووضع الخطط.

ب- إستقلالية التحقق وتعني الحرية في الإطلاع على السجلات والوثائق وأسرار الشركة.

ج- إستقلالية التقرير وتعني الحرية في التعبير عن رأي المدقق وتوثيقه.

ولا شك أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر في استقلالية مدقق الحسابات، وذلك لما يحتاجه عمل المدقق من استفسارات وأسئلة واجتماعات مع العميل، ليستطيع المدقق فهم طبيعة

عمل الشركة تحت التدقيق والحصول على الأدلة وقرائن الإثبات الكافية والمناسبة لتدعيم رأيه بما يخص عدالة القوائم المالية.

وتصنف تلك العوامل التي تؤثر سلباً على استقلالية المدقق لعوامل مادية كأتعاب المدقق وتقديم الخدمات الإستشارية، وعوامل سلوكية تنشأ من التعارض بين مصالح وأهداف المدقق والعميل وكذلك طريقة تعيين وعزل مدقق الحسابات، كما أن هناك عوامل تتعلق بالعميل كالتغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ودوره في اختيار المدقق بالإضافة إلى الوضع المالي للعميل، وهناك أيضاً عوامل تتعلق ببيئة التدقيق كالمنافسة بين مكاتب التدقيق والعلاقات الشخصية التي تنشأ بين المدقق والإدارة، وأخيراً هناك عوامل تتعلق بمكتب التدقيق كطول الفترة الزمنية الخاصة بعملية التدقيق وكذلك حجم مكتب التدقيق (أبو غانم، 2003).

ومن أهم العوامل التي التي قد تؤثر على استقلالية المدقق التقرب من العميل كوجود علاقة قريبة مع المدير التنفيذي للعميل أو وجود علاقة قرابة أو علاقة زواج مع العميل، كذلك إذا كان المدقق يدين بالفضل لمجلس الإدارة وذلك لأنه تم إعادة تعيينه أو لإعتماده على العميل كمصدر دخل رئيسي فإنه من الممكن أن يوثر ذلك على استقلاليته، بالإضافة إلى أن الإنتفاع من السلع أو الخدمات الذي يقدمها العميل بأسعار خاصة أو بشكل مجاني من المحتمل ايضاً أن يؤثر على استقلالية المدقق (Salehi & Mansoury & Azary, 2009).

من هنا كان لتعليمات الإستقلالية الواردة بقانون سيربنس–أوكسلي (Sarbanes Oxley) دوراً هاماً في تعزيز استقلالية مدقق الحسابات الخارجي خصوصاً فيما يتعلق بتحديد الخدمات غير التدقيقية المسموح لمدقق الحسابات القيام بها، كما تهتم أيضاً بالمحافظة على الإستقلالية الظاهرية لمدقق الحسابات، من خلال توفير الظروف الملائمة التي تحد من سيطرة الأطراف المتنازعة عليه، وذلك بتكليف لجنة التدقيق لدى العميل بالإشراف على كل الأمور المتعلقة بتعيينه ومتابعة عمله،

وتسهم كذلك في تحقيق حالة الإستقلالية الذهنية من خلال منعها للعلاقات الشخصية بين المدقق وعميله، وذلك بما تحتويه من بنود متعلقة بالحد من تضارب المصالح ومن تبديل لمكتب التدقيق وشريك التدقيق (خدّاش والسرطاوي، 2010).

وبما يخص الأتعاب المهنية لمكتب التدقيق وأثرها الهام في استقلالية المدقق اقترح جربوع (2004) تحديد نسبة معينة من إجمالي الأتعاب لا يجوز أن يحصل عليها من عميل واحد، حتى لا يكون معتمداً كثيراً في دخلة على عميل واحد مما يهدد استقلاله تجاه هذا العميل، وقد أصبح هذا الإقتراح واقعاً عملياً في معظم الدول المتقدمة وتحدّدت نسبة 15% في بعض هذه البلدان مثل بريطانيا وايرلندا.

2.3.2. عدم الإلتزام بمعايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني:

إن الخروج عن معايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني عند القيام بعملية التدقيق يفقد المهنة ثقتها وينقص من وزنها، وتصبح العملية اجتهادية تختلف من شخص لآخر تخضع لرغبات ومصالح الممارسين لها على اختلافهم، لذلك تعتبر معايير التدقيق والقواعد المهنية المرجعية الأولى والأهم لمدقق الحسابات عند ممارسة هذه المهنة، وذلك لايعني الإيمان أو العلم بها فقط أو العمل بها عند مرحلة معينة، بل يجب أن تكون هذه المعايير والقواعد أمام نصب عيني المدقق والإلتزام بها من ألف عملية التدقيق إلى يائها.

وتهدف معايير التدقيق إلى توفير الضوابط التي تحكم عملية التدقيق، وتكون بمثابة الإطار الذي يعمل مدققي الحسابات من خلاله، فيتم الرجوع إلى هذا الإطار للحكم على جودة أداء المدقق، وقد سعت الجهات المنظمة للمهنة لوضع تلك المعايير وذلك لزيادة أهمية مهنة تدقيق الحسابات ومنحها الثقة لعمل المدققين والإرتقاء بآدائهم، مما يضفي الطمأنينة في نفوس المجتمع المالي كون هذه العملية منضبطة بأحكام وقواعد يحرص المدققين على تطبيقها.

فإن الحصول على ثقة الجمهور بمهنة تدقيق الحسابات تتطلب أن يكون هناك أدلة أو قواعد سلوك للمهنة، ولكن تبني الأدلة أو القواعد لايكفي بحد ذاته، إذ يجب على أعضاء المهنة التمسّك والإلتزام بهذه الأدلة والقواعد، حيث يعتبر التزام المدقق بها من المقومات الأساسية المطلوبة لمهنة المحاسبة والتدقيق (أبو احميد، 2004)

ولا بد الإشارة إلى أن معظم الأعمال المهنية تتسم بمعايير وقواعد تضبط وتنظم عمل ممارسيها، لا سيما أن مجال تدقيق الحسابات يخدم عدة أطراف من مستخدمي القوائم المالية ويعتمد عليه الكثير من فئات المجتمع، كما أن لهذه المعايير دور هام في رسم ملامح توقعات جميع أطراف العملية مدققين كانوا أم مستخدمين، وهذا بدوره يؤدي إلى تقارب توقعات الطرفين إلى حد مقبول.

ويرى البعض أن هناك علاقة متبادلة بين جودة التدقيق والإلتزام بالمعايير المهنية، حيث يؤدي الإلتزام بالمعايير المهنية إلى أداء عملية التدقيق بجودة عالية، كما أن أداء عملية التدقيق بمستوى جودة ملائم يؤكد تمسّك المدققين بالمعايير المهنية (الأهدل، 2008)

وتعد النزاهة والحيادية والإستقلالية من أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها مدققو الحسابات، إذ تعد نقطة الإرتكاز الأساسية التي يعتمد عليها العميل في إضافة المنفعة له، فالعملاء يعتمدون على المدققين في تقديم الخدمات لهم بدرجة عالية من العدالة والمعايير الأخلاقية، ويمكن القول بشكل أوسع إن نظم الأسواق الحرة بما فيها الأسواق المالية تعتمد بشكل كبير على ثقة المستثمرين والمجتمع، وهؤلاء بدورهم يبنون ثقتهم بشكل عام على عدالة القوائم المالية، والتي تتحقق من خلال استقلالية مدقق الحسابات وسلوكه المهني والأخلاقي السوي (كراجة، 2004). من هنا فقد تبنّى المشرّع الأردني المعايير الدولية للتدقيق والتي تعتبر مطابقة إلى حد كبير للمعايير الأمريكية، حيث نص على الإلتزام بها في القانون رقم (22) لسنة 1997

من قانون الشركات والقانون رقم (32) لسنة 1985 بإسم قانون مهنة تدقيق الحسابات (عريقات ودباغية، 2011).

فبالرجوع لقانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 من الممكن ملاحظة بعض المواد التي لمست بعضاً من قواعد السلوك المهني للمدقق، فالمادة (197) قد لمست قاعدة المصالح المالية وكذلك قاعدة تضارب المصالح، بحيث نصّت على الآتي: لا يجوز لمدقق الحسابات أن يشترك في تأسيس الشركة المساهمة العامة التي يدقق حساباتها أو أن يكون عضواً في مجالس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها، ولا يجوز أن يكون شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو أن يكون موظفاً لديه وذلك تحت طائلة بطلان أي إجراء أو تصرف يقع بصورة تخالف أحكام هذه المادة .

وفي نفس السياق أكّدت المادة (203) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 على الإلتزام بتلك القواعد، بحيث نصّت على التالي: يحظر على مدقق الحسابات وعلى موظفيه المضاربة بأسهم الشركة التي يدقق حساباتها سواءاً جرى هذا التعامل بالأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك تحت طائلة عزله من العمل في تدقيق حسابات الشركة وتضمينه التعويض على أي ضرر ترتب على مخالفته لأحكام هذه المادة.

بينما لمست المادة (202) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 أحد أهم المبادئ الأساسية لقواعد السلوك المهني وهو مبدأ السرية، بحيث نصّت المادة على الآتي: مع مراعاة عدم الإخلال بالتزامات مدقق الحسابات الأساسية لا يجوز له أن يذيع للمساهمين في مقر اجتماع الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة أو في غيره من الأمكنة والأوقات أو إلى غير المساهمين ما وقف عليه من أسرار الشركة بسبب قيامه بعمله لديها، وإلا وجب عزله ومطالبته بالتعويض.

وقد ساهمت الجمعيات المهنية بشكل فاعل في إصدار معايير تم تبنيها من قبل المدققين، حيث حسنتّ مع مرور الوقت من مستوى سلوكهم المهني، إلا أنه وبالرغم من هذا التحسين فإنها لا تزال عاجزة عن تحسين هذا السلوك بشكل كافي يرتقي إلى المستوى المطلوب (كراجة، 2004).

3.3.2. قلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية:

يزداد الضغط في عالم اليوم بشكل واسع على مهنة التدقيق من سائر الأطراف، كالمالكين والمحللين الماليين، والإدارة، والجهات الحكومية، والصحافة، والجمهور العام وغيرها من الأطراف، وذلك من أجل الحصول على قوائم مالية موثوقة وتعبّر بعدالة عن الموقف المالي بحيث يمكن الإعتماد عليها في صنع القرارات الإقتصادية (المومني وأبو الرب، 2010). ولكن هناك غموض يحيط بالمهنة حول واجبات المدقق، مسؤوليات المدقق، وأهداف التدقيق أو ما يدّعى بفجوة التوقعات في التدقيق والناتجة عن وجود تباين في توقعات مستخدمي البيانات المالية حول مسؤوليات وواجبات المدقق وبين التزام المدقق لحدود مسؤولياته، وواجباته تبعاً للتشريعات القانونية والمحاسبية.(دراغمة وعقل، 2011).

وتعتبر الإعتقادات الخاطئة (التوقعات غير المعقولة) السبب الرئيس في بروز مشكلة فجوة توقعات التدقيق، مثل اعتقاد مستخدمي البيانات المالية أن مدقق الحسابات ضامن لإستمرار الشركة ونجاحها على الرغم أن ليس له أي دور تنفيذي لأن الدور التنفيذي يتعارض مع مهمته الأساسية التي تتصف بالإستقلالية والحيادية، وفي الحقيقة فإن مدقق الحسابات مسؤول عن إبداء رأيه في البيانات المالية للشركة التي تعدها الإدارة، ولا يمكن لمدقق الحسابات منع كل عملية غير نظامية أو منع فشل الشركة في حين أن الجمهور يعتقد خطأ أن هذا هو واجب المدقق (دراغمة وعقل،2011) بحيث إن المدقق يختبر الرقابة الداخلية بما يخص الأمور المالية فقط، أما الرقابة الداخلية التي تتعلق بالأمور الإدارية فهي ليست ضمن مسؤولياته.

يهتم مدقق الحسابات بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني المتعارف عليها، وذلك بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية في التعبير بوضوح عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للمنشأة الخاضعة للتدقيق، وتلك هي حدود توقعات المدقق لأدائه العادي المطلوب منه في مواجهة مستخدمي التقارير المالية، وتكشف الممارسة المهنية للتدقيق عن اختلاف توقعات مستخدمي التقارير المالية من المدقق عن توقعات المدقق (الباز، 1999). بحيث أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من مدقق الحسابات إكتشاف الأخطاء الجوهرية وعمليات الغش التي تؤثر على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ومنع إصدار القوائم المضللة، ولكن ليس هناك عملية تدقيق تستطيع أن تعطي تأكيدات كاملة وأكيدة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء، وذلك لأن الأخطاء قد تحدث نتيجة تطبيق وتنفيذ العمليات المالية للشركة أو الأداء غير السليم من قبل القسم المالي في الشركة وغيرها من أخطاء المعالجات المحاسبية، فتقرير المدقق لا يعطي أية ضمانات بأن القوائم المالية دقيقة بشكل كامل، بل أنه يعطي تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء المادّية (حجير، 2001).

من الملاحظ أن هذه الحالات جميعها تتمحور حول عدم دراية مستخدمي القوائم المالية لمسؤوليات وواجبات المدقق بشكل كافي، الأمر الذي جعلت هذه الفئة تطمع بما هو مستحيل على المدققين فعله، وذلك لأن من مخرجات عملية التدقيق هو التأكيد نعم، لكن التأكيد المعقول وليس المطلق.

وقد أشارت الباحثة Porter (1993) في دراستها أن بعض توقعات المجتمع غير معقولة، وهذه الفجوة تعود إلى الجهل في إدراك مسؤوليات المدققين، كذلك إلى عدم وضوح التشريعات الخاصة بمسؤوليات المدققين ودورهم وكذلك المصطلحات التي ترد في هذه التشريعات. فإن عدم وضوح أهداف التدقيق ومسؤوليات المدققين يعتبر من الأسباب الرئيسية لفجوة التوقعات (ذنيبات،

2004) وهنا يرى الباحث ضرورة الإشارة لواجبات مدقق الحسابات كما وردت في التشريعات الأردنية، بالتحديد في المادة (193) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997، حيث نصّت المادة على التالي:

يتولّى مدققو الحسابات مجتمعين أو منفردين القيام بما يلي:

أ- مراقبة أعمال الشركة.

ب- تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة وأصاولها العلمية والفنية.

ج- فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملائمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.

د- التحقق من موجودات الشركة وملكيتها لها والتأكد من قانونية الإلتزامات المترتبة على الشركة وصحتها.

هـ- الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والهيئة العامة والتعليمات الصادرة عن الشركة وأي بيانات يتطلب عملهم ضرورة الحصول عليها والتحقق منها.

و- أي واجبات أخرى يترتب على مدقق الحسابات القيام بها بموجب هذا القانون وقانون مهنة تدقيق الحسابات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

ويتفق الباحث مع ما ورد في دراسة (Porter, 1993) بما يتعلق بوضوح التشريعات التي تنص على واجبات المدقق، حيث ومن الملاحظ أن المادة (193) وضّحت واجبات المدقق بشكل عام ومختصر كما أنها تعاني من بعض الغموض، وبالأخص الفقرة (و) من نفس المادة.

ومن ناحية أخرى إن التنبؤ بمستقبل الشركة هو من مسؤوليات الإدارة التي تقوم بتقييم النتائج والإشراف على العمليات والتخطيط للمستقبل، حتى لو كان تقرير المدقق غير متحفظ ولم يشر في

تقريره إلى أي تحريفات مادية في القوائم المالية، فخطر فشل الشركة تحت التدقيق وعدم استمرارها في المستقبل يبقى محتملاً.

بحيث تعتبر الرقابة الداخلية الركيزة الأساسية لأي تنظيم إداري، ومن غير الممكن بدونها تحقيق أهداف التنظيم بكفاءة وفاعلية (صيام، 2010). من هنا يرى أحمد (2007) أن الإدارة في الأول والأخير يقع على عاتقها مسؤولية منع الغش والخطأ وذلك بتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية ومتابعة تطبيقها الدوري وباستمرار، فأي تقصير يرجع بالدرجة الأولى على الإدارة بهذا الخصوص ويتركّز دور المدقق في بذل العناية المطلوبة والتخطيط الجيد للكشف عن الخطأ والغش ولا يكون دوره رادعاً في أي حال من الأحوال لمنع ذلك، وهذا يعود لطبيعة عملية التدقيق والتقييدات المفروضة عليها. لذا الإدارة تكون موجودة باستمرار وهي التي تستطيع أن تراقب وتحدد الإنحرافات وقت وقوعها وتكون على إطلاع على مجريات الأمور أول بأول لذا فهي لها القدرة على منع الغش والخطأ وتستطيع أن تتداركه وقت وقوعه.

وقد قدّمت المعايير المهنية تعريفاً دقيقاً لكل من عمليات الخطأ والغش وميّزت بينهما على أساس أن هذه الأعمال قد تمت بناءً عن قصد أو أنها ناتجة عن الأهمال وعدم المعرفة. كما أن تلك المعايير قد حددت مسؤولية المدقق بأنها مقتصرة فقط على تلك الأحدث التي لها تأثير مادي وملموس على التقارير المالية. كما بيّنت بعض المحددات التي تحد وتقلل من قدرة المدقق على اكتشاف حالات الغش والتزوير مثل الأعمال التي قد تنتج عن طريق تواطؤ الإدارة العليا وذلك بقيامها بتزوير بعض المستندات لإخفاء مثل هذه الأعمال، وبما أنه ليس من المعقول أن نطلب من المدقق أن يكون خبيراً في اكتشاف عمليات التزوير في الوثائق والمستندات فإنه وبالنتيجة ليس مسؤولاً عن اكتشاف مثل تلك الأعمال (حجير، 2002). وقد بينت معايير التدقيق الدولية هذا الأمر بوضوح في المعيار الخاص بأهداف التدقيق وفي المعيار الخاص بمسؤولية المدقق عن

اكتشاف الغش والخطأ، فقد بين المعيار الخاص بالأهداف أن الهدف الأساسي من التدقيق هو إعطاء تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية ككل من الإنحرافات المادية، وأشارت الفقرة الثانية من المعيار الخاص بالغش إلى أن مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ تتمثل في الأخذ بعين الإعتبار –سواء خلال التخطيط للتدقيق أو إنجاز إجراءات التدقيق أو تقييم النتائج– احتمالية وجود إنحرافات مادية، وقد بينت الفقرة الخامسة من نفس المعيار أن الإدارة هي المسؤولة عن منع واكتشاف الغش والخطأ من خلال وضع نظام محاسبي ونظام رقابة داخلية يؤديان هذا الغرض (ذنيبات، 2004).

وبسبب تعدد الفئات التي يمكن أن تعتمد على البيانات المالية المدققة وتستخدمها في اتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة، وبسبب طبيعة تقرير مدقق الحسابات الذي يضفي المصداقية على عدالة هذه البيانات، فإن المجتمع المالي يتوقع أموراً كثيرة من هذا التقرير، مما قد يرتب على المدقق عدة أنواع من المسؤولية منها قد يكون خارج نطاق المسؤولية (صبحي وذنيبات، 2006).

ويتكون تقرير مدقق الحسابات من مجموعة من الكلمات التي تتصف به أي لغة من رمزية، حيث أن اللغة تتكوّن من مجموعة من الرموز التي قد تفسّر بأشكال مختلفة من قبل أشخاص مختلفين، وإن التفسيرات المختلفة لتقرير مدقق الحسابات ولمفاهيم ومصطلحات التدقيق، ومن ضمنها تلك المفاهيم الخاصة بواجبات المدققين ومسؤولياتهم تساهم في حدوث فجوة في عملية التفسير وكذلك في توقعات مستخدمي القوائم المالية (ذنيبات، 2003) لذلك يرى بعض أعضاء المهنة ضرورة إصدار تشريع يحد من مسؤوليات المدقق القانونية، ومن ضمن الإقتراحات المقدمة في هذا الشأن قصر مسؤوليات المدقق على الظروف التالية (توماس وهنكي، 2006):

1- عندما يقع ضرر مادي ناتج عن عمل المدقق.

2- عندما يمكن إثبات الإهمال الفادح.

3- عندما يكون تقرير المدقق موجهاً بصفة رئيسية إلى الطرف الثالث.

4- عندما يكون المدقق على علم بمجموعة مستخدمي التقارير المالية التي قام بتدقيقها واحتمال اعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

وهنا يرى الباحث أن هذه القيود من الممكن أن تساعد في توضيح النقطة التي تنتهي عندها مسؤولية المدقق، لكن في نفس الوقت قد تؤدي إلى التقليل من فوائد عملية التدقيق واعتقاد البعض أن هذه العملية لن تضيف الكثير لهم.

5.2. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت فجوة التوقعات في عدة مجتمعات، يعرضها الباحث بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات التي تناولت موضوعات ذات علاقة بموضوع الدراسة.

1.5.2. الدراسات العربية:

دراسة (الحاج، 2012) بعنوان: آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق في الشركات المساهمة العامة السودانية، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم حوكمة الشركات ومفهوم فجوة التوقعات في التدقيق وبيان دور آليات حوكمة الشركات في محاولة تضييق تلك الفجوة.

ومن أهم نتائج الدراسة: أن استقلال وقوة نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة وتأهيل وتدريب العاملين فيها والتزام إدارة الشركة بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق واستقلال مراقب الحسابات في الشركة ساعد في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

واستنادًا إلى نتائج الدراسة فقد تم تقديم عدة توصيات أهمّها: ضرورة نشر الوعي داخل الشركات بمفهوم حوكمة الشركات وأهميته بين كافة العاملين، ومنح الرقابة الداخلية والتفتيش والتدقيق الإستقلال التام في جميع الشركات العامة المساهمة، وأن يتم تعيين وعزل مدقق الحسابات الخارجي من قبل الجمعية العمومية للمساهمين والإستعانة بالجهات الإشرافية الخارجية.

دراسة (خدّاش والزوي ونصّار، 2011) بعنوان: أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضييق فجوة التوقعات في الأردن، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية التعديلات على معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص ومدى مساهمتها في تحسين مستوى الإبلاغ في تقرير مدقق الحسابات، مما يؤدي إلى تقليل فجوة التوقعات، وذلك من

وجهة نظر كل من مدققي الحسابات، ومعدي البيانات المالية، والمستثمرين، والأكاديميين، وهدفت الدراسة كذلك إلى معرفة أهمية إضافة بعض المعلومات الأخرى إلى تقرير مدقق الحسابات ومدى وجود توافق بين متطلبات المعيار رقم (700) وقانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997م وتعديلاته.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمّها: أن التعديلات التي أجريت على تقرير مدقق الحسابات ساهمت من وجهة نظر الفئات التي شملتها الدراسة في تتضييق فجوة التوقعات، وأدّت إلى تحسين مستوى الإبلاغ في تقرير مدقق الحسابات، أن هذه التعديلات تعد مهمة من وجهة نظر الفئات التي شملتها الدراسة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الفئات المشمولة بالدراسة أبدت رغبتها في إضافة معلومات عن نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية ومدى اعتماد المدقق عليه، ومستوى المادية الذي اعتمده المدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق، ومستوى الحاكمية المؤسسية، والتلاعب في إدارة الأرباح إلى تقرير مدقق الحسابات، هناك تعارض بين متطلبات كل من معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص يتقرير مدقق الحسابات ومتطلبات قانون الشركات الاردني (22) لسنة 1997 وتعديلاته حول ما يجب أن يشمله تقرير مدقق الحسابات.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمّها: ضرورة العمل على توحيد متطلبات قانون الشركات الأردني والمتعلقة بمشتملات تقرير مدقق الحسابات مع متطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (700) والمتعلقة بالعناصر التي يجب أن يتضمنها تقرير مدقق الحسابات، العمل على إضافة فقرة مستقلة إلى تقرير مدقق الحسابات بعد فقرة الرأي تفيد بمعلومات عن نتائج فحص نظام الرقابة الداخلية ومدى اعتماد المدقق عليه، ومستوى المادية الذي اعتمده المدقق أثناء قيامه بعملية التدقيق، ومستوى الحاكمية المؤسسية، والتلاعب في إدارة الأرباح.

دراسة (دراغمة وعقل، 2011) بعنوان: أثر التوقعات غير المعقولة لمستخدمي البيانات المالية على فجوة التوقعات في التدقيق في فلسطين، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد بنية فجوة التوقعات غير المعقولة في فلسطين حول مسؤولية مدقق الحسابات، وأهداف التدقيق والمنفعة منه، والمهنة بشكل عام من خلال استقصاء أراء مستخدمي البيانات المالية في فلسطين.

ومن أهم نتائج الدراسة: أن فجوة التوقعات غير المعقولة موجودة في فلسطين حول مسؤوليات مدقق الحسابات، ومنافع وأهداف التدقيق، وبعض القضايا المتعلقة بالمهنة بشكل عام.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها: ضرورة قيام إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية وجمعية مدققي الحسابات الفلسطينية بنشر الثقافة المعلوماتية حول مهنة التدقيق في فلسطين للمساهمة في تضييق فجوة التوقعات غير المعقولة.

دراسة (خدّاش والسرطاوي، 2010) بعنوان: مدى إسهام بنود الإستقلالية الواردة بقانون سيربنس–أوكسلي في تعزيز استقلالية المحاسب القانوني الأردني وأثرها في تقليص فجوة التوقعات في الأردن، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إسهام بنود الإستقلالية الواردة بقانون سيربنس–أوكسلي في تعزيز استقلالية المحاسب القانوني الأردني، وأثر تلك البنود في فجوة التوقعات.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمّها: وجود إسهامات فاعلة لتعليمات الإستقلالية الواردة بقانون سيربنس–أوكسلي في تعزيز استقلالية المحاسب القانوني الأردني، وكذلك في تقليص فجوة التوقعات، وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد عينة الدراسة حيال إسهام تعليمات الإستقلالية في تعزيز استقلالية المحاسب القانوني الأردني وقدرتها على تقليص فجوة التوقعات.

وتوصلت الدراسة لمجموعة توصيات أهمّها: ضرورة قيام الجهات المشرفة على تنظيم المهنة بوضع قائمة بالخدمات غير التدقيقية التي يمنع مدقق الحسابات من تقديمها لعميله، العمل

على تبني تشريعات ملائمة لحماية استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في الشركات الأردنية، العمل على تثقيف المجتمع بمفهوم استقلالية مدقق الحسابات عن طريق قيام الجهات المشرفة على مهنة تدقيق الحسابات بعقد مؤتمرات علمية تتعلق بأهمية الإستقلالية ومفهومها، وأخيراً إجراء المزيد من الأبحاث المتعلقة في استقلالية مدقق الحسابات بما يسهم في تقليص فجوة التوقعات.

دراسة (الحارس، 2009) بعنوان: فجوة التوقعات في التدقيق: دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية، هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود فجوة توقعات في التدقيق في بيئة التدقيق السورية وتحديد الجوانب الرئيسية التي تكمن فيها وصولاً إلى تحديد نوعها من خلال إجراء دراسة ميدانية على فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية في بيئة التدقيق السورية.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمّها: مدى اتساع فجوة التوقعات عند العوامل التي تناولتها الدراسة وكان ترتيبها من الأكثر اتساعاً إلى الأقل كالتالي:

1- عامل مسؤولية مدقق الحسابات، وبالأخص فيما يتعلق ببند مسؤولية مدقق الحسابات اتجاه اكتشاف ومنع جميع أنواع الغش.
2- عامل موثوقية مهنة التدقيق، وخاصة فيما اذا كانت عملية التدقيق تؤمن الحصول على تأكيد مطلق بأن القوائم المالية المدققة لا تحتوي على تحريفات جوهرية.
3- عامل معايير التدقيق، وفيما يتعلق بما إذا كان يتوجب على معايير التدقيق أن تشتمل على توجيهات بضرورة إفصاح المدقق للجهات المختصة حول الشك بالغش والتصرفات غير القانونية.

4- عامل استقلالية مدقق الحسابات، وخاصة فيما يتعلق بتحديد ما إذا كان الهدف الأساسي للتدقيق هو تحقيق الربح.

5- عامل فائدة القوائم المالية المدققة في عملية اتخاذ القرار، وخاصة فيما اذا كانت القوائم المالية المدققة مفيدة في توضيح حقيقة أداء إدارة المنشأة.

وكانت أهم توصيات الدراسة: ضرورة قيام الجهات المعنية بالمهنة في سورية بعقد ندوات ومؤتمرات لرجال الأعمال وللعاملين في القطاع المالي للتعريف بحقيقة واجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات، وذلك من خلال إعداد كتيبات تحتوي على معلومات شاملة عن واجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات، دراسة إمكانية تضمين معايير التدقيق للمعقول منها والذي يمكن أن يعود تطبيقه بالفائدة على المهنة وعلى مصالح المهتمين بتقرير التدقيق وبالتالي على مصلحة الإقتصاد السوري بشكل عام، ضرورة اتخاذ الجهات المعنية بالمهنة كافة الإجراءات اللازمة للمحافظة على كرامة المهنة واستقلالية ممارسيها، وذلك من خلال إصدار تشريعات مهنية ضابطة لأداء المدققين فضلاً عن التشريعات القانونية التي تصدر وتوجه أداءهم من حين لآخر.

دراسة (خليل، 2009) بعنوان: مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة التدقيق في فلسطين، هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقات التأثيرية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين على فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في بيئة مهنة تدقيق الحسابات والمستثمرين الفلسطينيين.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمّها: أن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يحقق قدرا ملائماً من الثقة والطمأنينة للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية ومدى اعتمادهم على التقارير المالية التي أعدت وروجعت وفقاً لمبادئ وآليات حوكمة الشركات وهو ما يعني تضييق فجوة التوقعات في

مهنة التدقيق بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في فلسطين، وأن مبدأ الإفصاح والشفافية ومبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة من أهم المبادئ التي تؤثر على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

كما توصلت الدراسة لعدة توصيات أهمّها: ضرورة التوسّع في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في فلسطين لتفعيل الممارسات الجيدة لإدارة الشركات، العمل على تطوير عدد من التشريعات ذات الصلة بحوكمة الشركات، ضرورة قيام الجهات الرسمية والمنظمات المهنية الفلسطينية بالعمل على تدعيم مبادئ استقلال مدققي الحسابات ودور حوكمة الشركات في الإشراف على استقلال المدقق، تطبيق إجراءات انضباطية على مدققي الحسابات المخالفين لقواعد السلوك المهني.

دراسة (السعد، 2008) بعنوان: فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار وجود فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية وتحديد أسبابها من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وأظهرت الدراسة عدة نتائج أهمّها: هناك نوع من الجهل بمسؤوليات مدققي الحسابات من قبل المديرين الماليين، هناك توقعات غير معقولة، إذ يعتقد المديرون الماليون أن من مسؤوليات المدقق اكتشاف جميع أنواع الأخطاء والغش في المنشأة، وكذلك فحص كافة أنظمة الرقابة الداخلية وضمان سلامتها، وفي الوقت نفسه يعتقدون أن المدقق غير مسؤول عن فحص إمكانية استمرارية المنشأة في المستقبل، والإفصاح عن أية شكوك في قدرة المنشأة على الإستمرار في تقريره، هناك

إجماع من قبل المدققين والمديرين الماليين حول الأنشطة التي اذا مارسها مدقق الحسابات ستؤدي إلى الإضرار باستقلاليته.

كما توصلت الدراسة لعدة توصيات أهمّها: ضرورة أن تتحمل جمعية مدققي الحسابات مسؤولية تثقيف المجتمع بطبيعة مهنة التدقيق وأهدافها، وتوضيح دور المدققين ونطاق مسؤولياتهم وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات للأطراف المعنية بمهنة التدقيق كافة، متابعة تطبيق الأنظمة والمعايير المهنية من قبل جمعية مدققي الحسابات، وفرض العقوبات على المخالفين، بغرض الوصول بالمهنة إلى الواقع العملي ذي الجودة العالية، ضرورة التأكيد على مفهوم استقلالية المدقق لما له من أثر كبير على جدوى عملية التدقيق واحترام المهنة والمهنيين وتقدمها، وهذا يقع على عاتق جمعية المدققين، وأساتذة المحاسبة والتدقيق في الجامعات.

دراسة (الأهدل، 2008) بعنوان: العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجية في الجمهورية اليمنية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم جودة التدقيق والعوامل المؤثرة عليها، ونوعية أثر تلك العوامل. بالإضافة إلى التعرف على وسائل تحسين جودة التدقيق، وذلك من وجهة نظر الأطراف المهتمة بعملية التدقيق في البيئة اليمنية.

ومن أهم نتائج الدراسة: أن جميع الأطراف المهتمة بعملية التدقيق توافق على أن العوامل محل الدراسة تؤثر على جودة التدقيق، وكان ترتيب العوامل المؤثرة من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية كالتالي:

1- خبرة فريق عمل التدقيق.

2- الإلتزام بمعايير التدقيق.

3- الإلتزام بمعايير الرقابة على جودة التدقيق.

4- السمعة المهنية لمكتب التدقيق.

5- هيكل الرقابة الداخلية.

6- الإتصالات الجيدة بين فريق التدقيق والعميل.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمّها: سرعة إصدار معايير مهنية ومعايير للرقابة على جودة التدقيق خاصة بالجمهورية اليمنية نظرًا لأهميتهما في تحقيق جودة المراجعة، والعمل على توعية المستخدمين بأهمية جودة التدقيق وجعلها المعيار الأول عند اختيار المدققين، إلزام مكاتب التدقيق بأن يجتاز مدققوها ساعات معينة من التعليم المهني المستمر، وإلزام الشركات المساهمة بتشكيل لجان تدقيق لما حققته من فوائد في العديد من الدول.

دراسة (أحمد، 2007) بعنوان: فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضييقها، هدفت الدراسة إلى البحث في فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومدققي الحسابات القانونيين في فلسطين وسبل تضيق هذه الفجوة.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمّها: وجود فجوة توقعات بين المجتمع المالي والمدقق الخارجي تعود إلى جهل المدقق الخارجي لكثير من الأمور المتعلقة بطبيعة عمله، وجود توقعات غير معقولة للمجتمع المالي تعود لعدم إدراكه لطبيعة عمل المدقق الخارجي بالنسبة لكشف الغش والخطأ والتصرفات غير القانونية والإفصاح عنها.

كما توصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات أهمّها: ضرورة ممارسة المنظمات المهنية دورًا طليعيًا في تثقيف المجتمع المالي، وأن تقوم بوضع المعايير الخاصة بخفض فجوة التوقعات، ومراقبة جودة عمل المدقق الخارجي، وإطلاع ممارسي مهنة التدقيق على كل جديد بخصوص مهنة

التدقيق، وإيجاد القوانين والتشريعات التي تعمل على دعم استقلالية المدقق، وأن يعمل المدقق جاهدًا للمحافظة على استقلاليته ورفع الكفاءة المهنية لديه.

دراسة (أبو احميد، 2004) بعنوان: مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بقواعد السلوك المهني في الأردن، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المدقق الخارجي بقواعد السلوك المهني في الأردن، والتي من الممكن أن تصنف إلى قواعد عامة، قواعد تتعلق بعلاقة المدقق مع زملائه، قواعد تتعلق بتدعيم استقلالية المدقق، وقواعد تتعلق بالمحافظة على أدائه المهني.

ومن أهم نتائج الدراسة أن هنالك التزام من قبل مدقق الحسابات الخارجي بقواعد السلوك المهني في الأردن، ويمكن ترتيب مدى الإلتزام بهذه القواعد تنازلياً على النحو التالي:

1- قواعد السلوك المهني المتعلقة بالمحافظة على الأداء المهني للمدقق.

2- قواعد السلوك المهني المتعلقة بتدعيم استقلالية المدقق.

3- قواعد السلوك المهني المتعلقة بعلاقة المدقق مع عملائه.

4- القواعد العامة للسلوك المهني.

5- قواعد السلوك المهني المتعلقة بعلاقة المدقق مع زملائه.

وكانت أهم توصيات الدراسة: قيام جهات الرقابة والإشراف على المهنة بعقد ندوات يتم من خلالها مناقشة قواعد السلوك المهني، وهذا يساعد في تدعيم التزام المدقق بتلك القواعد عند أداء خدماته المهنية، ضرورة الإهتمام بالجوانب الأخلاقية لمهنة المحاسبة والتدقيق ضمن المقررات المحاسبية لطلبة الجامعات، وحث الطلبة والباحثين على تناول موضوع الأخلاق المهنية في دراساتهم وأبحاثهم.

دراسة (جربوع، 2004) بعنوان: فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وكندا بواسطة الجمعيات والمعاهد المهنية التي لها سيطرة على مهنة المحاسبة والتدقيق، كما تهدف إلى وضع حلول لتضييق هذه الفجوة بين المجتمع المالي ومدققي الحسابات من خلال التزامهم بتطبيق المعايير المهنية لتدقيق الحسابات وقواعد السلوك المهني والإلتزام بتنفيذ القوانين والأنظمة عند تدقيق القوائم المالية.

ومن أهم نتائج الدراسة أن هناك العديد من العوامل التي أدّت إلى وجود فجوة التوقعات واتساعها، منها:

1- عدم التحديد الواضح لدور المدقق في المجتمع ومسؤولياته.
2- الشك في إستقلال المدقق وحياده في ممارسة مهنة التدقيق.
3- نقص الكفاءة المهنية للمدقق.
4- قصور نظام الرقابة الذاتية في مهنة التدقيق.
5- انخفاض جودة الأداء في التدقيق.
6- قصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، تم وضع عدد من التوصيات وهي عبارة عن السبل والوسائل المقترحة لتضيق فجوة التوقعات بين المجتمع المالي والمدقق الخارجي وهي:

1- تدعيم استقلال وحياد المدقق الخارجي في ممارسة مهنته.
2- تدعيم دور المنظمات المهنية وهيمنتها على مهنة المحاسبة والتدقيق.

3- دراسة توقعات المستفيدين من التدقيق وتلبية تلك التوقعات.

4- زيادة فاعلية الإتصال والإعلام عن دور المدقق ومسؤولياته في المجتمع.

دراسة (العمري، 2003) بعنوان: فجوة التوقعات بين المستثمرين ومدققي الحسابات في الأردن، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين في الأردن، فيما يتعلق بصدق الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية، واجبات المدقق ومسؤولياته فيما يتعلق بالإستقلالية نحو الشركة المدقق لها، ونطاق مسؤولية مدقق الحسابات عن تقويم قدرة الشركة على الإستمرارية، ومدى مسؤولية المدقق في اكتشاف القوائم المالية المضللة عند القيام بعملية التدقيق، ومستوى الإفصاح الواجب توفره ودرجته في القوائم المالية، كذلك معرفة أي من فئات المستثمرين(مستثمرين أفراد، ووسطاء ماليين، وموظفي وحدات استثمار في البنوك) له الأثر الأكبر على فجوة التوقعات بينه وبين المدققين.

وكانت أهم نتائج الدراسة أن فجوة التوقعات تركزت على استقلالية المدقق، حيث أن بقاء مكتب التدقيق فترة طويلة دون تغيير من قبل العميل يؤثر سلباً على استقلالية المدقق، بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى بخلاف التدقيق إلى عملائهم من الشركات يعتبر تهديداً حقيقياً للإستقلالية نظراً لأنها تخلق تعارضاً في المصالح بين تقديم هذه الخدمات وتقديم خدمات التدقيق في الوقت نفسه، تركزت فجوة التوقعات بين المستثمرين الأفراد والمدققين فيما يتعلق بصدق الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية، واستقلالية المدقق، ونطاق مسؤولية مدقق الحسابات عن تقويم قدرة الشركة على الإستمرارية، ومدى مسؤولية المدقق في اكتشاف التضليل في القوائم المالية عند القيام بعملية التدقيق.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمّها: ضرورة تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونيين في مراقبة مكاتب التدقيق، ومعالجة إحدى أبرز القضايا التي تركزت حولها فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين، وهي استقلالية المدقق، واقترح الباحث في هذا الشأن تعيين المدقق لمدة طويلة قد تصل إلى أربع سنوات حتى لا يكون تحت تهديد الإدارة سنوياً بعدم تجديد عقده على أن يتم تغيير المدقق إجبارياً في نهاية تلك المدة الطويلة حتى لا يكون طول المدة سبباً في خلق علاقة خاصة مع الإدارة، وبالتالي يؤثر على استقلالية المدقق، وأوصت الدراسة كذلك بضرورة توعية المستثمرين الأفراد بطبيعة عملية التدقيق ومحدداتها، وإعلامهم بالدور الفعلي الذي يقوم به المدقق في المجتمع وحدود واجباته ومسؤولياته المهنية، وذلك من خلال بورصة عمان بتوفير المصادر الأساسية من نشرات وعقد دورات حول هذا الموضوع.

دراسة (ذنيبات، 2003) بعنوان: بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها: دليل من الأردن، هدفت الدراسة لإختبار بنية فجوة التوقعات في مجال التدقيق وطبيعتها وأسبابها، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات ومديري الشركات المساهمة العامة في الأردن.

توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمّها: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطي آراء مدققي الحسابات ومديري الشركات فيما يتعلق بتحديد بعض الواجبات الحالية للمدققين وبعض الواجبات التي يمكن أن يتحملها المدققون، وكذلك فيما يتعلق بتقييم أداء المدققين لبعض الواجبات، يوجد بعض التوقعات المعقولة وغير المعقولة لكل من المدققين ومديري الشركات، هناك دلائل على وجود ما يسمى فجوة الجهل التي تتعلق بالتوقعات غير المعقولة، وفجوة الأداء التي تتعلق بالعجز في أداء المدققين والعجز في معايير التدقيق التي بينت واجبات المدققين الحالية.

وخلصت الدراسة لعدة توصيات أهمّها: ضرورة قيام الجهات المشرفة على تنظيم المهنة أن تتبنى دوراً أكثر فاعلية فيما يتعلق بتثقيف المجتمع بطبيعة عملية التدقيق ودور المدقق وواجباته، ومراقبة عمل المدققين وتفعيل عملية الرقابة على الجودة، ومتابعة عملية التعليم للمدققين الممارسين لمواكبة مختلف التطورات في مجال المهنة.

دراسة (حجير، 2001) بعنوان: فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين في الأردن، هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود فجوة التوقعات بين مدقق الحسابات وبين المستثمرين كأحد الأطراف المستخدمة للبيانات والقوائم المالية في الأردن، والتعرف على العوامل المؤثرة في وجود فجوة التوقعات، وكذلك تحديد الأهمية النسبية لتلك العوامل.

وخلصت الدراسة لعدّة نتائج أهمّها: يوجد تأثير لكل من مستوى الأداء المهني لمدقق الحسابات وكفاءته ومستوى الإفصاح عن البيانات والحقائق المالية من قبل المدقق وكذلك إهمال المدقق في القيام بواجباته المهنية على فجوة التوقعات، كما أظهرت النتائج الأهمية النسبية لكل عامل من العوامل التي لها علاقة أو تأثير على وجود فجوة التوقعات من وجهة نظر عينة الدراسة، فقد كان لمستوى الأداء المهني للمدقق وكفاءته التأثير الأقوى، بينما كان للتوقعات غير المعقولة من قبل المستثمرين التأثير الأضعف.

وتوصلت الدراسة لمجموعة توصيات أهمّها: ضرورة قيام الجهات المعنية والتجمعات المهنية في الأردن ومن ضمنها جمعية مدققي الحسابات بوضع مجموعة من القوانين والتشريعات الجديدة للعمل على تضييق وتجسير فجوة التوقعات عن طريق وضع القوانين والتشريعات الملزمة للمدققين بضرورة بذل العناية المهنية القصوى أثناء قيامهم بأداء واجباتهم المهنية، الإفصاح عن كافة البيانات والحقائق المالية المتعلقة بالشركة تحت التدقيق، وكذلك عقد دورات تثقيفية للجهات

المستفيدة من البيانات المالية المدققة ومن ضمنها جمهور المستثمرين لتعريفهم بدور المدقق ونطاق عملية التدقيق ومداها وأن تبين لهم حدود ومحددات عملية التدقيق وحدود مسؤوليات كل من المدقق والإدارة.

2.5.5. الدراسات الأجنبية:

دراسة (Salehi & Mansoury & Azary, 2009) **بعنوان:** إستقلالية التدقيق وفجوة التوقعات في إيران، وكانت من أهم نتائج الدراسة أن المحافظة على استقلالية المدقق مهمة جداً لمستخدمي القوائم المالية، كلما زادت استقلالية المدقق يكون واثق في عمله ورأيه، عامل استقلالية المدقق عامل مهم في تضييق فجوة التوقعات، ووجدت الدراسة فجوة توقعات مهمة بين مدققي الحسابات والمستثمرين بما يخص استقلالية التدقيق في إيران.

وتوصلت الدراسة لعدة توصيات أهمّها: على منظمات مهنة المحاسبة والتدقيق في إيران تطوير نطاق استقلالية التدقيق وتوضيحه بصورة ملائمة وذلك لتضييق فجوة التوقعات، على المستثمرين إدراك مسؤوليات ومحددات استقلالية التدقيق عن طريق وجود تواصل جيد مع مدققي الحسابات وذلك لتضييق هذه الفجوة.

دراسة (Salehi & Rostami, 2009) **بعنوان:** فجوة التوقعات في التدقيق، هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة فجوة التوقعات في التدقيق السائدة في مختلف البلدان في العالم والدول الكبرى مثل استراليا وسنغافورة وماليزيا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وبنغلاديش والصين ومصر، كما تهدف إلى إبراز الإختلافات في التوقعات في عملية التدقيق من خلال قطاعات مختلفة من المجتمع.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمّها: هناك إجماع بين الباحثين على أن الفجوة تنشأ بسبب الإفراط في توقعات مستخدمي القوائم المالية بما يخص واجبات مدقق حسابات، ونقص المعرفة لدور مدققي الحسابات ومسؤولياته، مما جعل هناك مبالغة في توقعات مستخدمي القوائم المالية.

وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمّها: تثقيف مستخدمي القوائم المالية حول أهداف عملية التدقيق، وكذلك حول دور ومسؤولية مدققي الحسابات، مما يساعد في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

دراسة (Lin & Chen, 2004) بعنوان: فجوة التوقعات في التدقيق في جمهورية الصين الشعبية، هدفت هذه الدراسة للتعرف فيما إذا كان هناك فجوة توقعات فيما يتعلق بمسؤولية المدقق في بيئة العمل الصينية، واستقلال المدقق في العمل الحالي من حيث التزامه باكتشاف الإحتيال وفشل التدقيق أو الإهمال، والإختلافات الجوهرية بين المستفيدين من التدقيق والمدققين من حيث أهداف التدقيق المستقلة.

وأظهرت نتائج الدراسة: بأن المدققين والمستفيدين كانوا متفقين على أن التدقيق المستقل حسّن من صدق وعدالة القوائم المالية، وأكثر المستثمرين كانوا مؤيدين لصلاحية خدمات تدقيق الحسابات لجميع المؤسسات العامة والخاصة، ووجدت الدراسة وجود فجوة توقعات متعلقة بأهداف التدقيق والتزام المدققين باكتشاف الغش والأخطاء وكفالة الحكومة عن عدالة وصدق خدمات التدقيق، ويعزى هذا الإختلاف بين المدققين والمستفيدين إلى طبيعة المؤسسات الفريدة لتدقيق الحسابات في الصين لخضوعه للتدخل الحكومي، والمدققون يفضّلون النهج المهني السائد في الغرب من حيث مسؤولياتهم عن كشف الغش، وهذا يكون خطوة ضرورية لتطوير المهنة في الصين وذلك بالإنفصال عن الدور التقليدي لإدارة الحكومة، وعلى مهنة التدقيق أن تمعن التفكير

بكيفية تطوير نفسها لتلبية احتياجات المستفيدين من خدماتها بتقديم خدمات ذات مصداقية وثقة عاليتين.

دراسة (McEnroe & Martens, 2001) **بعنوان:** تصوّرات المدققين والمستثمرين لفجوة التوقعات، هدفت الدراسة إلى مقارنة بين تصوّرات مكاتب التدقيق وتصوّرات المستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية بما يخص مسئوليات مدققي الحسابات بمختلف أبعادها.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمّها: يتوقع المستثمرون من مدققي الحسابات أن يلتزمو بنظرية كلب الحراسة "public watchdog" في عملية التدقيق، يعتقد المستثمرين بأن الإشارة للرأي غير المتحفظ في تقرير المدقق أكثر أهمية من الإشارة إلى شيء آخر في التقرير، هناك فجوة بين المستثمرين والمدققين بالنسبة لعمل المدقق كحاكم مهني قبل إصدار رأي غير متحفظ، فهم لا يرغبون بإصدار رأياً غير متحفظ قبل أن يتأكدوا من أن القوائم المالية خالية من أي أخطاء وغش و أن الشركة لم تقم بأي عمل غير نظامي أو غير قانوني، كما وضحت الدراسة بأن معيار التدقيق الأمريكي (SAS No. 82's (AICPA 1997 الذي يخص مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش لم يكن فعالاً بتضييق فجوة التوقعات بمسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش.

دراسة (Porter, 1993) بعنوان: دراسة تجريبية لفجوة التوقعات، هدفت الدراسة إلى اختبار بنية فجوة التوقعات في التدقيق في نيوزلندا وأسباب هذه الفجوة، بالإضافة إلى التعرف على واجبات ومسؤوليات المدقق المتوقعة.

وتبين للباحثة أن فجوة التوقعات في التدقيق موجودة في نيوزلندا وهي ناتجة عن عدم إدراك مستخدمي البيانات المالية لواجبات المدققين خاصةً فيما يتعلق باكتشاف الغش والخطأ، بحيث كان هذا السبب الرئيسي لوجود فجوة التوقعات، كما قامت الباحثة بتحديد مكونات هذه الفجوة كالتالي:

1- فجوة المعقولية: الناتجة عن التوقعات غير المعقولة من قبل مستتخدمي القوائم المالية.

2- فجوة الأداء: والتي تتضمن فجوة أداء المدقق وفجوة نقص معايير التدقيق.

6.2. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ولعل ما يميِّز الدراسة الحالية عن سابقاتها، أنها من الدراسات الحديثة في الأردن التي تدرس أهم العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات، بحيث أنّها تجمع بين العوامل ذات الصلة بطرفي المعادلة – مزوّدي خدمة التدقيق ومتلقي الخدمة – دون التركيز على عامل أو طرف معين. فقد تناولت عامل عدم الإلتزام بمعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني من قبل المدقق من ناحية، وعامل قلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) من قبل مستخدمي القوائم المالية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تحاول طرح بعض السبل التي من الممكن أن تساعد في تضييق هذه الفجوة بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية.

الفصل الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.3. مقدمة

2.3. أساليب جمع البيانات

3.3. مجتمع الدراسة وعينتها

4.3. أداة الدراسة

5.3. اختبار أداة الدراسة (الإستبانة)

6.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة

7.3. الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الإستبانة (الجزء الأول من الإستبانة)

8.3. عرض بيانات الجزء الثاني من الإستبانة

9.3. عرض بيانات الجزء الثالث من الإستبانة

10.3. إختبار الفرضيات

1.3. مقدمة

تم اتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات، والمنهج التحليلي في تحليل نتائجه والذي يساعد في دراسة العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن، ودراسة مستوى إدراك مدققي الحسابات لمفهوم فجوة التوقعات في عملية التدقيق، ودراسة سبل تضييق فجوة التوقعات.

2.3. أساليب جمع البيانات:

تم جمع البيانات اللازمة من المصادر التالية:

1. البيانات الثانوية: تم الحصول عليها من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة في الدوريات والمجلات العلمية والكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع البحث.
2. البيانات الأولية: تم الحصول عليها من خلال تصميم إستبانة تم توزيعها على المحاسبين القانونيين الأردنيين المزاولين لمهنة التدقيق في الأردن وذلك للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.3. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكوّن مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين الأردنيين المزاولين لمهنة التدقيق والعاملين في الأردن، والمسجلين في جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بداية عام 2013م والبالغ عددهم (326) مدققاً، وتم اختيار عينة عشوائية من مكاتب تدقيق الحسابات في مختلف محافظات المملكة، وتم توزيع الإستبانة على (158) مدقق في هذه المكاتب، وبلغ عدد الإستبانات المستردة (117) إستبانه أي ما نسبته (74%) من مجموع الإستبانات الموزعة، وبعد فحص ومراجعة الإستبانات تم استبعاد(8) إستبانات لعدم استكمال الإجابات فيها، وبذلك يكون عدد الإستبانات

الخاضعة والصالحة للتحليل (109) استبانات أي ما نسبته (69%) من مجموع الإستبانات الموزعة ويوضح الملحق رقم (3) مكاتب التدقيق الممثلة لعينة الدراسة.

4.3. أداة الدراسة:

قام الباحث بصياغة فقرات الإستبانه بما يعكس كافة متغيرات الدراسة وتضمنت الإستبانة في صورتها النهائية ثلاثة أجزاء رئيسية على النحو التالي:

الجزء الأول: شمل المعلومات الديموغرافية للمحاسبين القانونيين الأردنيين المزاولين والعاملين في مكاتب التدقيق في الأردن والذين تم توزيع الإستبانة عليهم.

الجزء الثاني: اشتمل على البيانات المتعلقة بطبيعة فجوة التوقعات في عملية التدقيق والعوامل المؤثرة عليها من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن، حيث تضمن هذا الجزء أربعة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: مستوى إدراك مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات.

المحور الثاني: أثر عامل الشك في استقلالية المدقق على فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن.

المحور الثالث: أثر عامل عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية لمهنة التدقيق على فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن.

المحور الرابع: أثر عامل قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية (التوقعات غير المعقولة) على فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن.

الجزء الثالث: مقترحات لتضييق فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن.

5.3. اختبار أداة الدراسة (الإستبانة):

من أجل التحقق من صدق المحتوى للأداة تمت الإستعانة بنخبة منتقاة من المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية من أصحاب الإختصاص، حيث بلغ عدد المحكمين أربعة محكمين (الملحق رقم 2)، وذلك بقصد الإفادة من خبراتهم حيث التزم الباحث بملاحظات المحكمين وقام بإجراء ما يلزم في ضوء مقترحاتهم وتعديل الإستبانة بناءاً على هذه الملاحظات إلى أن وصلت إلى صيغتها النهائية (الملحق رقم1).

وبهدف اختبار ثبات أداة الدراسة (الإستبانة) تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، حيث بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ للعوامل المؤثرة في فجوة التوقعات (76%) وهي نسبه تدل على مستوى عالي من ثبات أداة الدراسة، كما ويبين الجدول رقم (1) قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الإستبانة.

جدول (1) معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الإستبانة

الرقم	العوامل	عدد الفقرات	قيمة الفا كرونباخ
1	مستوى إدراك مدققي الحسابات لفجوة التوقعات	5	0.711
2	فجوة التوقعات الناتجة عن الشك في استقلالية المدقق	5	0.771
3	فجوة التوقعات الناتجة عن عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية لمهنة التدقيق	5	0.763
4	فجوة التوقعات الناتجة عن قلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية	5	0.730
	الكلي للعوامل (الجزء الثاني من الإستبانة)	20	0.760
	مقترحات تضييق فجوة التوقعات (الجزء الثالث من الإستبانة)	12	0.811

يبين الجدول (1) أن عوامل وجود فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للعوامل ككل 0.760 وتراوحت قيم الثبات ما بين 0.711 لمستوى إدراك مدققي الحسابات لفجوة التوقعات و 0.771 لعامل فجوة التوقعات الناتجة عن الشك في إستقلالية مدقق الحسابات كما بلغت (0.811) للفقرات الخاصة بمقترحات تضييق فجوة التوقعات.

وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض الدراسة وتشير الى قيم ثبات مناسبة.

6.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الرزمة الإحصائية SPSS في عملية التحليل واختبار الفرضيات حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- المتوسطات الحسابية لتحديد معدل إستجابة الأفراد المجيبين على أسئلة الإستبانة لمتغيرات الدراسة.

2- الإنحرافات المعيارية لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي.

3- اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T- Test) لاختبار فرضيات الدراسة.

4- مستوى الأهمية: تم توزيع الدرجات باستخدام مقياس ليكرت على الشكل التالي:

موافق إلى حد كبير جداً	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جداً

5- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لإختبار ثبات أداة الدراسة.

7.3. الخصائص الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الإستبانة:

جدول (2) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

الخصائص الديموغرافية	التكرار	النسبة المئوية
العمر	**109**	**100**
أقل من 25 سنة	16	14.7
من 25 إلى أقل من 35 سنة	43	39.4
من 35 إلى أقل من 45 سنة	22	20.2
من 45 إلى أقل من 55 سنة	14	12.8
55 سنة فأكثر	14	12.8
التخصص العلمي	**109**	**100**
محاسبة	101	92.7
إدارة أعمال	2	1.8
إقتصاد	1	0.9
علوم مالية ومصرفية	3	2.8
أخرى (نظم معلومات محاسبية)	2	1.8
المؤهل العلمي	**109**	**100**
بكالوريوس	98	89.9
ماجستير	10	9.2
دكتوراة	1	0.9
المسمى الوظيفي	**109**	**100**
مساعد مدقق	21	19.3
مدقق رئيسي	45	41.3
مدير مدقق	20	18.3
مدير تدقيق تنفيذي	4	3.7
شريك تدقيق	19	17.4
الخبرة	**109**	**100**
أقل من 5 سنوات	33	30.3
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	28	25.7
من10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	21	19.3
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	7	6.4
20 سنة فأكثر	20	18.3

يتضح من خلال تحليل النتائج الموجودة في الجدول رقم(2) الآتي:

أن معظم أفراد العينة من حملة شهادة المحاسبة بحيث كان عددهم (101) بنسة (92.7٪)، مما يدل على قدرة المجيبين على فهم أسئلة الإستبانة ومعرفتهم الجيدة بمحتوياتها، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك مفردتان من عينة الدراسة في فئة (أخرى) كان تخصصهم (نظم معلومات محاسبية).

هناك تنوع في أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر، وعدم انحصارها بفئة معينة دون غيرها وهذا شيئ إيجابي، مما يعكس آراء متباينة تبعاً لتباين العمر.

من الواضح أن الحد الأدنى للمؤهل العلمي لأفراد العينة هو درجة البكالوريوس وهو مؤشر إيجابي، في حين أن هناك ما نسبته 10% تقريباً من حملة درجة الماجستير والدكتوراة، ولعل ذلك يعزى إلى أن عينة الدراسة هي من المهنيين وليست من الأكاديميين.

أما فيما يتعلق بالمسمّى الوظيفي فقد كان هناك مؤشر إيجابي حيث بلغ عدد من يشغلون مناصب إدارية من عينة الدراسة (88) مدقق، أي ما نسبته (80.74%) من أفراد العينة متمثلة بمدقق رئيسي، مدير تدقيق، مدير تدقيق تنفيذي، وشريك تدقيق، مما يشير إلى أن المجيبين لديهم المقدرة على إجابة أسئلة الإستبانة ومساهمتهم في اتخاذ القرار.

هناك تباين في خبرات عينة الدراسة، حيث بلغت نسبة من تقل خبراتهم عن 10 سنوات 56%، في حين كانت نسبة من تجاوزت خبراتهم 10 سنوات 44% وهي نسبة جيدة تدل على وجود خبرات متنوعة لدى المجيبين.

جدول (3) وصف أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الشهادة المهنية

الشهادة المهنية	التكرار	النسبة
JCPA	95	78.2
CPA	30	27.5
CIA	8	7.3
CMA	11	10.1
أخرى (CFE، CBA، FCPA، CVA)	6	5.5

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن هناك من عينة الدراسة من يحمل أكثر من شهادة مهنية، وأن أكثر الشهادات المهنية توافراً لدى أفراد عينة الدراسة شهادة (JCPA) الأردنية بنسبة (78.2%)، وهذا مؤشر إيجابي كون المجيبين يتمتعون بالمعرفة الجيدة لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في الأردن إضافة إلى التشريعات والقوانين الأردنية التي هي أحد المكونات الرئيسية لهذه الشهادة، علاوة على ذلك كان عدد من يحملون الشهادات الدولية (CPA، CIA، CMA، CFE، CBA، FCPA، CVA) (55) مدقق أي ما نسبته (50.4%) من أفراد عينة الدراسة، وهذا مؤشر إيجابي أيضاً كون المجيبين على إطلاع بكل ما هو جديد في علم المحاسبة والتدقيق على الصعيد الدولي ويحملون رخصة الممارسة لمهنة التدقيق كانت أو المحاسبة من منظمات عالمية.

8.3. عرض بيانات الجزء الثاني من الإستبانة:

أولاً: مستوى إدراك مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات

تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لإدراك مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات والجدول (4) يبين ذلك.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمستوى إدراك مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
5	إن قلة الوعي لدى بعض مستخدمي القوائم المالية بما يخص عملية التدقيق، يخلق لديهم بعض التوقعات غير المعقولة التي تزيد من فجوة التوقعات	4.44	0.67	88.80	مرتفع	1
4	إن انحراف أداء المدقق الفعلي عن الأداء المطلوب منه حسب معايير التدقيق يزيد من فجوة التوقعات	4.26	0.71	85.20	مرتفع	2
1	تظهر فجوة التوقعات عند وجود تضارب في التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية	4.22	0.60	84.40	مرتفع	3
2	تعني فجوة التوقعات في التدقيق الفجوة بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من مدققي الحسابات وأداء المدققين الفعلي	4.18	0.63	83.60	مرتفع	4
3	إن اختلاف وجهات النظر بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية حول مسؤوليات مدققي الحسابات يؤدي لظهور فجوة التوقعات	4.09	0.84	81.80	مرتفع	5
إجمالي	إدراك مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات	4.24	0.47	84.80	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (4) أن مستوى إدراك مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.24) بأهمية نسبية (84.80)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.44– 4.09)، وذلك يعني أن إدراك مدققي الحسابات لمفهوم فجوة التوقعات بشكل عام عالي نسبياً، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (5) وهي "إن قلة الوعي لدى بعض مستخدمي القوائم المالية بما يخص عمليات التدقيق يخلق لديهم بعض التوقعات غير المعقولة التي تزيد من فجوة التوقعات" بمتوسط حسابي (4.44) وبأهمية نسبية (88.80)، الأمر الذي يعني أن فجوة التوقعات من وجهة نظر المدققين تنتج بالدرجة الأولى من قلة الوعي لدى بعض مستخدمي القوائم المالية بما يخص عمليات التدقيق، وتزداد هذه الفجوة بازدياد التوقعات غير المعقولة، بالتالي يعتقد المدققون بأن وجود هذه الفجوة تقترن بالتوقعات غير المعقولة التي تنشأ من طرف مستخدمي القوائم المالية.

ثانياً: عامل الشك في إستقلالية مدقق الحسابات

تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لعامل الشك في استقلالية المدقق والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعامل الشك في إستقلالية مدقق الحسابات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	يؤدي الشك في استقلالية المدقق إلى زيادة فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن	4.09	0.86	81.80	مرتفع	1
3	إن الإعتماد على عدد قليل من العملاء كمصدر دخل رئيسي لمكتب التدقيق يؤدي لزيادة فجوة التوقعات	3.63	1.02	72.60	متوسط	2

2	إن قيام المدقق بتقديم الخدمات غير التدقيقية للشركة تحت التدقيق وذلك إلى جانب خدمة التدقيق وفي نفس العام، يؤدي لزيادة فجوة التوقعات	3.61	1.01	72.20	متوسط	3
5	إن إنتفاع مدقق الحسابات من السلع أو الخدمات التي تقدمها الشركة تحت التدقيق بأسعار خاصة أو بشكل مجاني يؤدي لزيادة فجوة التوقعات	3.57	1.07	71.40	متوسط	4
4	إن تعيين المدقق وتحديد أتعابه من قبل الإدارة يؤدي لزيادة فجوة التوقعات	3.5	1.07	70.00	متوسط	5
إجمالي	عامل الشك في استقلالية المدقق	3.68	0.73	73.60	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (5) أن عامل الشك في استقلالية المدقق كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.68) بأهمية نسبية (73.60)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.09– 3.50)، وهذا يعني أن مدققي الحسابات يعتقدون بأن الشك في استقلالية المدقق يؤدي لزيادة فجوة التوقعات في عملية التدقيق، وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي "يؤدي الشك في استقلالية المدقق إلى زيادة فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن" بمتوسط حسابي (4.09) و بأهمية نسبية (81.80).

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي "إن تعيين المدقق وتحديد أتعابة من قبل الإدارة يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات" بمتوسط حسابي (3.50) بأهمية نسبية (70.0)، وهذا يدل إلى أن المدقق يعتقد بأن الإتصال مع الإدارة بما يخص الأتعاب المهنية وإعادة تعيين المدقق من الممكن أن يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات بدرجة متوسطة.

ثالثاً: عامل عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية لمهنة التدقيق

تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لعامل عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية لمهنة التدقيق والجدول (6) يبين ذلك.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعامل عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية لمهنة التدقيق

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
4	قيام المدقق بالمشاركة بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة تحت التدقيق يؤدي لزيادة فجوة التوقعات	4.41	0.61	88.20	مرتفع	1
1	عدم التزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية والقواعد المهنية يؤدي لزيادة فجوة التوقعات	4.24	0.74	84.80	مرتفع	2
3	قيام المدقق بالمضاربة بأسهم الشركة تحت التدقيق يؤدي لزيادة فجوة التوقعات	4.03	0.89	80.60	مرتفع	3
2	قيام المدقق بنشر أو كشف المعلومات التي اطلع عليها بحكم عمله لأطراف لم يوجبها القانون يؤدي لزيادة فجوة التوقعات	3.91	0.90	78.20	مرتفع	4
5	قيام المدقق بالتحيز لأي طرف والسماح لتضارب المصالح بالتأثير على عمله يؤدي لزيادة فجوة التوقعات	3.82	0.99	76.40	مرتفع	5
إجمالي	عامل عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية لمهنة التدقيق	4.08	0.54	81.60	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (6) أن عامل عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية لمهنة التدقيق كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.08) بأهمية نسبية (81.60) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.41– 3.82)، وذلك يعني بأن عدم التزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية والقواعد المهنية يؤدي لزيادة فجوة التوقعات، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (4) وهي "قيام المدقق بالمشاركة بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة تحت التدقيق يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات" بمتوسط حسابي (4.41) و بأهمية نسبية (88.20).

رابعاً: عامل قلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية

تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لعامل قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية والجدول (7) يبين ذلك.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعامل قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
2	إن قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بما يخص واجبات ومسؤوليات المدقق تؤدي لزيادة فجوة التوقعات	4.42	0.61	88.40	مرتفع	1
1	تؤدي قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية لزيادة فجوة التوقعات	4.40	0.68	88.00	مرتفع	2
5	إعتقاد مستخدمي القوائم المالية بأن المدقق مسؤول عن اكتشاف جميع الأخطاء الجوهرية وعمليات الغش يؤدي لزيادة فجوة التوقعات	4.37	0.69	87.40	مرتفع	3

3	إن قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية فيما يخص المصطلحات الواردة في تقرير المدقق تؤدي لزيادة فجوة التوقعات	4.29	0.60	85.80	مرتفع	4
4	إعتقاد مستخدمي القوائم المالية بأن المدقق مسؤول عن استمرارية الشركة تحت التدقيق ونجاحها يؤدي لزيادة فجوة التوقعات	4.16	0.81	83.20	مرتفع	5
إجمالي	عامل قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية	4.33	0.47	86.60	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (7) أن عامل قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.33) بأهمية نسبية (86.60)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.42– 4.16)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (2) وهي "إن قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بما يخص واجبات ومسؤوليات المدقق تؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات" بمتوسط حسابي (4.42) وبأهمية نسبية (88.40).

9.3. عرض بيانات الجزء الثالث من الإستبانة:

خامساً: مقترحات لتضييق فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن

تم حساب المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية لمقترحات تضييق فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن والجدول (8) يبين ذلك.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمقترحات تضييق فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
3	العمل على زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بحدود مسؤوليات المدقق وواجباته بما يخص اكتشاف الخطأ والغش يساعد على تضييق فجوة التوقعات	4.41	0.58	88.20	مرتفع	1
10	إلزام المدققين من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بمعايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني يساعد على تضييق فجوة التوقعات	4.37	0.68	87.40	مرتفع	2
4	العمل على زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بحدود مسؤوليات المدقق وواجباته في تقييم استمرارية الشركة تحت التدقيق يساعد على تضييق فجوة التوقعات	4.31	0.63	86.20	مرتفع	3
1	إن تخطيط عملية التدقيق بشكل سليم وفحص نظام الرقابة الداخلية والقيام بوضع التوصيات المناسبة لإدارة الشركة حول هذا النظام يساعد على تضييق فجوة التوقعات	4.29	0.77	85.80	مرتفع	4

6	إن تعزيز استقلالية المدقق الظاهرية عن طريق الحد من سيطرة الأطراف المتنازعة عليه، وذلك بتفعيل دور لجنة التدقيق، يساعد على تضييق فجوة التوقعات	4.2	0.77	84.00	مرتفع	5
2	تدعيم دور جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وتفعيل دورها بالإشراف على مهنة التدقيق يساعد على تضييق فجوة التوقعات	4.17	0.81	83.40	مرتفع	6
9	إن الإلتزام بالتشريعات القانونية في الأردن يساعد على تضييق فجوة التوقعات	4.17	0.71	83.40	مرتفع	6
8	دراسة توقعات مستخدمي القوائم المالية المعقولة وإصدار المعايير والتشريعات المهنية التي تتوافق مع تلك التوقعات يساعد على تضييق فجوة التوقعات	4.16	0.74	83.20	مرتفع	8
5	إن تعزيز استقلالية المدقق الذهنية عن طريق الحد من العلاقات الشخصية بين المدقق والعميل، يساعد على تضييق فجوة التوقعات	4.1	0.88	82.00	مرتفع	9
7	إن تطبيق حوكمة الشركات بشكل فاعل يساعد على تضييق فجوة التوقعات	4.07	0.87	81.40	مرتفع	10
إجمالي	مقترحات لتضييق فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن	4.23	0.43	84.50	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (8) أن متوسط قبول المجيبين لمقترحات تضييق فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن كان مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.41– 4.07)، وذلك يعني بأن مدققي الحسابات في الأردن يتقبلون جميع المقترحات التي تطرحها الدراسة وأنها من الممكن أن تساعد في تضييق فجوة التوقعات في عملية التدقيق لكن بنسب متفاوتة.

وقد جاءت في الرتبة الأولى الفقرة (3) وهي "العمل على زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بحدود مسؤوليات المدقق وواجباته بما يخص اكتشاف الخطأ والغش يساعد على تضييق فجوة التوقعات" بمتوسط حسابي (4.41) وبأهمية نسبية (88.20)، كما جاءت في الرتبة الثالثة الفقرة (4) وهي "العمل على زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بحدود مسؤوليات المدقق وواجباته في تقييم استمرارية الشركة تحت التدقيق يساعد على تضييق فجوة التوقعات" بمتوسط حسابي (4.31) وبأهمية نسبية (86.20)، الأمر الذي يشير إلى أن هناك اعتقاد لدى مدققي الحسابات بأن هناك قلة وعي لدى مستخدمي القوائم المالية بحدود مسؤوليات المدقق وواجباته بما يخص اكتشاف الخطأ والغش وتقييم استمرارية الشركة تحت التدقيق، ومطالبة المدقق باكتشاف جميع الأخطاء، وكذلك ضمان استمرار الشركة ونجاحها، بحيث يعتقد مستخدمي القوائم المالية بأن رأي المدقق مطلق وليس معقول.

10.3. إختبار الفرضيات:

إختبار الفرضية الأولى:

H_{01}: لا يوجد إدراك لدى مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة بهدف مقارنة متوسط الإدراك لدى مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات بقيمة مرجعية والبالغة (3.0) (حيث تمثل هذه القيمة متوسط سلم ليكرت المستخدم وبالتالي تم اعتبارها كقيمة مفترضة) حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول (9) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة T لإختبار مستوى الإدراك لدى مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات

ن = 109

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة اختبار الفرضية
الإدراك لدى مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات	4.24	0.47	27.27	0.000	رفض

يلاحظ من الجدول (9) أن قيمة المتوسط الحسابي لإدراك مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات قد بلغ (4.24)، كما يبين الجدول أن قيمة T المحسوبة قد بلغت (27.27) وهي قيمة دالة عند مستوى 0.05 لأن مستوى الدلالة المحسوب والبالغ (0.000) كان أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أن هناك إدراك لدى مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات.

إختبار الفرضية الثانية:

H_{02}: لا توجد علاقة بين الشك في استقلالية مدقق الحسابات وفجوة التوقعات في عملية التدقيق

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول (10) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة T لاختبار العلاقة بين الشك في استقلالية مدقق الحسابات وفجوة التوقعات في عملية التدقيق

ن = 109

الشك في إستقلالية مدقق الحسابات وفجوة التوقعات في عملية التدقيق	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة اختبار فرضية
	3.68	0.73	9.77	0.000	رفض

يلاحظ من الجدول (10) أن قيمة المتوسط الحسابي للشك في استقلالية المدقق قد بلغ (3.68)، كما يبين الجدول أن قيمة T المحسوبة قد بلغت (9.77) وهي قيمة دالة عند مستوى 0.05 لأن مستوى الدلالة المحسوب والبالغ (0.000) كان أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أن أفراد عينة الدراسة لديهم قناعة كبيرة بأن هناك علاقة بين الشك في استقلالية مدقق الحسابات وفجوة التوقعات في عملية التدقيق.

إختبار الفرضية الثالثة:

H_{03} : لا توجد علاقة بين عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية وفجوة التوقعات في عملية التدقيق

لاختبار هذه الفرضية تم استخدم اختبار T لعينة واحدة، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول (11) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة T لاختبار العلاقة بين عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية وفجوة التوقعات في عملية التدقيق

ن = 109

	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة اختبار الفرضية
عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية وفجوة التوقعات في عملية التدقيق	4.08	0.54	20.83	0.000	رفض

يلاحظ من الجدول (11) أن قيمة المتوسط الحسابي لعدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية قد بلغ (4.08)، كما يبين الجدول أن قيمة T المحسوبة قد بلغت (20.83) وهي قيمة دالة عند مستوى 0.05 لان مستوى الدلالة المحسوب والبالغ (0.000) كان أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أن هناك علاقة بين عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية وفجوة التوقعات في عملية التدقيق.

إختبار الفرضية الرابعة:

H04: لا يوجد علاقة بين قلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في عملية التدقيق

لاختبار هذه الفرضية تم استخدم اختبار T لعينة واحدة، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

جدول (12) المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري وقيمة T لاختبار العلاقة بين قلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في عملية التدقيق

ن = 109

قلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في عملية التدقيق	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة اختبار الفرضية
	4.33	0.47	29.34	0.000	رفض

يلاحظ من الجدول (12) أن قيمة المتوسط الحسابي لقلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية بفجوة التوقعات في عملية التدقيق قد بلغ (4.33)، كما يبين الجدول أن قيمة T المحسوبة قد بلغت (29.34) وهي قيمة دالة عند مستوى 0.05 لأن مستوى الدلالة المحسوب والبالغ (0.000) كان أقل من 0.05 مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أن هناك علاقة بين قلة الوعي (التوقعات غير المعقولة) لدى مستخدمي القوائم المالية وفجوة التوقعات في عملية التدقيق.

نتائج الدراسة:

في ضوء تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

1- هناك إدراك لدى مدققي الحسابات المزاولين في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات، حيث أن غالبية أفراد العينة تعتقد بأن مفهوم فجوة التوقعات مرتبط بقلة الوعي لدى بعض مستخدمي القوائم المالية بما يخص عملية التدقيق، الذي بدوره يوجد لدى هذه الفئة بعض التوقعات غير المعقولة التي تزيد من فجوة التوقعات، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة بما يخص بيئة التدقيق الأردنية، حيث كشفت تلك الدراسات (الذنيبات، 2003؛ حجير، 2001) أن قلة الوعي لدى المستخدمين بالواجبات الفعلية لمدققي الحسابات هي أحد الأسباب الرئيسية لظهور فجوة التوقعات.

2- يؤدي الشك في إستقلالية المدقق لزيادة فجوة التوقعات في الأردن، وهذا يدعم ما توصلت إليه الدراسات السابقة (خدّاش والسرطاوي، 2010؛ العمري، 2003)، من حيث أن الإعتماد على عدد قليل من العملاء كمصدر دخل رئيسي وقيام المدقق بتقديم الخدمات غير التدقيقية للشركة تحت التدقيق إلى جانب خدمة التدقيق وفي نفس العام يضعف من استقلالية المدقق، وبالتالي يؤدي لزيادة فجوة التوقعات، لكن في نفس الوقت كان تعيين المدقق وتحديد أتعابه من قبل الإدارة أقل تأثيراً في زيادة فجوة التوقعات من وجهة نظر أفراد العينة.

3- يؤدي عدم الإلتزام بمعايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني لزيادة فجوة التوقعات في الأردن، وهذا يتناغم مع ما توصل إليه الباحثين من أن قيام المدقق بالمشاركة بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة تحت التدقيق، وكذلك قيامه بالمضاربة بأسهم الشركة تحت التدقيق، يعتبر خروج عن قواعد السلوك المهني بالإضافة إلى مخالفة القوانين

والتشريعات الأردنية، تحديداً المادتين (197) و(203) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997، وبالتالي يؤدي لزيادة فجوة التوقعات.

4- تؤدي قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية لزيادة فجوة التوقعات، بحيث كانت وجهة نظر أفراد العينة بأن قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بما يخص واجبات ومسؤوليات المدقق تؤدي لزيادة فجوة التوقعات، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات (دراغمة وعقل، 2011؛ Salehi & Rostami, 2009; السعد، 2008؛ أحمد، 2007؛ Porter, 1993) التي بحثت في طبيعة فجوة التوقعات وأسباب وجودها، بحيث أن توقعات مستخدمي القوائم المالية عن واجبات ومسؤوليات المدقق بما يخص عملية التدقيق فيها درجة من التباين فيما يتعلق باعتقاد مستخدمي القوائم المالية بأن المدقق مسؤول عن اكتشاف جميع الأخطاء الجوهرية وعمليات الغش واعتقادهم كذلك بأنه مسؤول عن استمرارية الشركة تحت التدقيق ونجاحها.

توصيات الدراسة:

بناءاً على ما تم التوصل إليه يوصي الباحث بالآتي:

1- تعزيز استقلالية المدقق عن طريق الحد من العلاقات الشخصية بين المدقق والعميل، والحد من تقديم الخدمات غير التدقيقية كالخدمات الإستشارية والخدمات الضريبية للشركة تحت التدقيق إلى جانب خدمة التدقيق وفي نفس العام، وذلك لزياد ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقرير المدقق، وبالتالي تقليص فجوة التوقعات.

2- تأكيد أهمية دور جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وتفعيل دورها بالإشراف على مهنة التدقيق، عن طريق إلزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية وقواعد السلوك المهني،

والزامهم كذلك بتطبيق التشريعات القانونية بما يخص قيام المدقق بالمشاركة بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة تحت التدقيق و قيامه بالمضاربة بأسهم الشركة تحت التدقيق، المنصوص عليهم بالمادتين (197) و(203) من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997.

3- العمل على زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بحدود مسؤوليات المدقق وواجباته بما يخص اكتشاف الخطأ والغش، وكذلك مسؤولية المدقق في تقييم استمرارية الشركة تحت التدقيق، ودراسة توقعات المستخدمين المعقولة لإصدار المعايير والتشريعات المهنية التي تتوافق مع تلك التوقعات.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- أحمد، محمود، فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضييقها، رسالة ماجستير، 2007، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو احميد، محمود، مدى التزام مدقق الحسابات الخارجي بقواعد السلوك المهني في الأردن، رسالة ماجستير، 2004، جامعة آل البيت، الأردن.
- الأهدل، عبدالسلام، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، 2008، جامعة أسيوط، مصر.
- الباز، مصطفى علي، استخدام نظرية السببية في التنبؤ بفجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، دراسة ميدانية على محافظات القناة بجمهورية مصر العربية، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، البحرين، المجلد 3، العدد 1، 42- 60 (1999).
- البامرني، حسين، والشجيري، محمد، فجوة توقعات التدقيق ومتطلبات التجسير: دراسة ميدانية لآراء عينة من المدققين الخارجيين والأطراف المستفيدة في إقليم كوردستان العراق، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 32، العدد 98، 291 - 315 (2010).
- توماس، وليم، وهنكي، أمرسون، تعريب ومراجعة - حجاج، أحمد، سعيد، كمال الدين، تقديم - السّلطان، سلطان، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ط 1، 2006، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- جربوع، يوسف، فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، فلسطين، المجلد 12، العدد 2، 367– 389 (2004).
- الحاج، فهيم، آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية، مجلة العلوم الإنسانية والإقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، العدد 1، 42 – 60 (2012).
- الحارس، عبدالرحمن، فجوة التوقعات في المراجعة، دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، 2009، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية.
- حجير، إسماعيل، فجوة التوقعات ومسؤوليات المدققين من وجهة نظر المستثمرين في الأردن، رسالة ماجستير، 2001، الجامعة الأردنية، الأردن.
- حجير، إسماعيل، التلاعب في إدارة الأرباح، مجلة المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، الأردن، العدد 51، 37– 39 (2002).
- خدّاش، حسام الدين، والزوي، ابراهيم، ونصّار، محمود، أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضييق فجوة التوقعات، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 7، العدد 4، 594– 623 (2011).
- خدّاش، حسام الدين، والسرطاوي، عبد المطلب، مدى إسهام بنود الإستقلالية الواردة بقانون سيربنس–أوكسلي في تعزيز استقلالية المحاسب القانوني الأردني وأثرها في تقليص فجوة التوقعات، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 6، العدد 3، 294– 316 (2010).

- خليل، هاني، مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين، رسالة ماجستير، 2009، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- دراغمة، زهران، وعقل، ساهر، أثر التوقعات غير المعقولة لمستخدمي البيانات المالية على فجوة توقعات التدقيق في فلسطين، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، البحرين، المجلد 14، العدد 1، 8 – 54 (2011).
- الذنيبات، علي عبد القادر، بنية فجوة التوقعات في التدقيق وأسبابها، دليل من الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 30، العدد 1، 108– 127 (2003).
- الذنيبات، علي عبد القادر، دراسة تحليلية ناقدة لمدى انسجام واجبات ومسؤوليات مدققي الحسابات في القوانين الأردنية مع معايير التدقيق الدولية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 31، العدد 1، 10 – 22 (2004).
- رزق، عادل، المحاسبة الإبداعية بين النظرية والتطبيق ومدى امكانية تطبيقها في المصارف، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأردن، المجلد 19، العدد 2، 4 – 7 (2011).
- السعد، رائد، فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، جامعة القدس المفتوحة، العدد 14، 345 – 369 (2008).
- صبحي، علاء، والذنيبات، علي، دراسة تحليلية لآراء المدققين والمحامين حول المسؤولية القانونية للمدقق الخارجي تجاه الطرف الثالث، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد 2، العدد 1، 18 – 41 (2006).
- صيام، وليد، الرقابة الداخلية على تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مجلة المدقق، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن، العدد 86، 18– 19 (2010).

- عريقات، أحمد، ودباغية، محمد، أثر التزام شركات تدقيق الحسابات الأردنية بمعايير التدقيق الدولية على خططها الاستراتيجية التسويقية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، فلسطين، المجلد 19، العدد 1، 1339– 1359 (2011).
- العمري، بكر، فجوة التوقعات بين المستثمرين ومدققي الحسابات في الأردن، رسالة ماجستير، 2003، جامعة اليرموك، الأردن.
- أبو غانم، بلال، العوامل المؤثرة على استقلالية مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، رسالة ماجستير، 2003، جامعة آل البيت، الأردن.
- فرحات، ناصيف، فجوة التوقعات في المراجعة، مجلة المحاسب المجاز، لبنان، المجلد 39، العدد 3، 22– 24 (2009).
- قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية المؤقت رقم 73، لسنة 2003، عمان، الأردن.
- قانون الشركات رقم 22، لسنة 1997، عمان، الأردن.
- قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم 32، لسنة 1985، عمان، الأردن.
- كراجة، أشرف، مدى تقيد مدققي الحسابات الخارجيين بقواعد السلوك المهني في الأردن والوسائل التي تشجعهم على الإلتزام بها، رسالة دكتوراه، 2004، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- أبو ليل، ردينه، القوانين المرتبطة بمهنة التدقيق وأثرها على استقلالية المدقق الخارجي في الأردن في ظل معايير التدقيق الدولية، رسالة ماجستير، 2007، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
- المطارنة، غسان، تدقيق الحسابات المعاصر:الناحية النظرية، ط 2، 2009، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2005، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- المومني، منذر، وأبو الرب، معاذ، مدى التزام مدققي الحسابات الفلسطينيين الخارجيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم(240) الخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 37، العدد 2، 284- 308 (2010).

المراجع الأجنبية:

- Arens, Alvin A. and Elder, Randal J. and Beasley, Mark S., Auditing and Assurance Services, 14th edition, 2012, Pearson, USA.
- Gay, Grant and Schelluch, Peter and Baines, Annette, Perceptions of Massages Conveyed by Review and Audit Reports ,Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 11, No. 4, 472- 493 (1998).
- Guy, Dan M. and Sullivan, Jerry D., the expectations gap auditing standard, Journal of Accountancy, Vol. 165 No. 4, 36-46 (1988).
- Lin, Z. Jun, and Chen, Feng, An Empirical Study of Audit Expectation Gap in The People's Republic of China, International Journal of Auditing, Vol. 8 No. 2, 93-115 (2004).
- McEnroe, John .E. and Martens, Stanley .C, Auditors' and investors' perceptions of the Expectation Gap, Accounting Horizons, Vol. 15 No. 4, 345-358 (2001).
- Monroe, Gary; Woodliff and David, An empirical investigation of the audit expectation gap: Australian evidence, Accounting & Finance, Vol. 34 NO. 1, 47-74 (1993).
- Porter, Brande, An Empirical Study of the Audit Expectation-Performance Gap, Accounting and Business Research, Vol. 24, No. 93, 49-68 (1993).
- Salehi, Mahdi and Mansoury, Ali and Azary, Zhila, Audit Independence and Expectation Gap: Empirical Evidences from Iran, International Journal of Economic and Finance, Vol. 1, No. 1, 165-174 (2009).
- Salehi, Mahdi and Rostami, Vahab, Audit Expectation Gap: International Evidences, International Journal of Academic Research, Vol. 1, No. 1, 140-146 (2009).
- Shaikh, Junaid M. and Talha, Mohammad, Credibility and expectation gap in reporting uncertainties, Managerial Auditing Journal, Vol. 18 No. 6, 517-529 (2003).

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1)

الإستبانه

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الهاشمية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

السادة مدققي الحسابات الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعى الباحث من خلال هذه الإستبانة إلى دراسة العوامل المؤثرة على فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

لذا أكون شاكراً لكم لو تكرمتم بالإجابة على فقرات الإستبانة بدقة وعناية، وذلك من أجل التوصل إلى نتائج دقيقة ومفيدة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها، مؤكداً لكم بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، كما أعدكم بتزويدكم بنتائج هذه الدراسة إذا رغبتم في ذلك؛ حيث سأرسلها عن طريق البريد الإلكتروني الذي ستزودوني به.

شاكراً لكم حُسن تعاونكم

الباحث/ أحمد عدنان طعمه

بريدكم الإلكتروني لتزويدكم بنتائج الدراسة (اختياري):

....

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية للأفراد المجيبين على أسئلة الاستبانة:

يرجى التكرم بوضع دائرة حول رقم الإجابة المناسبة:

(أ).العمر:

1. أقل من 25 سنة
2. من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة
3. من 35 سنة إلى أقل من 45 سنة
4. من 45 سنة إلى أقل من 55 سنة
5. 55 سنة فأكثر

(ب).التخصص العلمي:

1. محاسبة
2. إدارة أعمال
3. اقتصاد
4. علوم مالية ومصرفية
5. أخرى (يرجى ذكرها..........................)

(ج). المستوى التعليمي:

1. بكالوريوس
2. ماجستير
3. دكتوراه
4. أخرى (يرجى ذكرها.....................)

(د).المسمى الوظيفي:

1. مساعد مدقق
2. مدقق رئيسي
3. مدير تدقيق
4. مدير تدقيق تنفيذي
5. شريك تدقيق

(هـ).سنوات خبرتكم في مجال تدقيق الحسابات:

1. أقل من 5 سنوات
2. من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
3. من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
4. من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة
5. 20 سنة فأكثر

(و). الشهادات المهنية (يمكن اختيار أكثر من شهادة إن وجدت):

1. JCPA
2. ACPA
3. CPA
4. CIA
5. CMA
6. أخرى (يرجى ذكرها.......................)

الجزء الثاني: البيانات المتعلقة بطبيعة فجوة التوقعات في عملية التدقيق والعوامل المؤثرة عليها من وجهة نظر مدققي الحسابات في الأردن:

يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) أمام درجة موافقتكم لكل عبارة من العبارات التالية:

	العبارات	درجات الموافقة				
		موافق إلى حد كبير جداً	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جداً
.1	**إدراك مدققي الحسابات في الأردن لمفهوم فجوة التوقعات:** تظهر فجوة التوقعات عند وجود تضارب في التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية.					
.2	تعني فجوة التوقعات في التدقيق الفجوة بين ما يتوقعه مستخدمي القوائم المالية من مدققي الحسابات وأداء المدققين الفعلي.					
.3	إن اختلاف وجهات النظر بين المدققين ومستخدمي القوائم المالية حول مسؤوليات مدققي الحسابات يؤدي لظهور فجوة التوقعات.					
.4	إن انحراف أداء المدقق الفعلي عن الأداء المطلوب منه حسب معايير التدقيق يزيد من فجوة التوقعات.					

					إن قلة الوعي لدى بعض مستخدمي القوائم المالية بما يخص عملية التدقيق، يخلق لديهم بعض التوقعات غير المعقولة التي تزيد من فجوة التوقعات.	.5
					عامل الشك في استقلالية المدقق: يؤدي الشك في استقلالية المدقق إلى زيادة فجوة التوقعات في التدقيق في الأردن.	.6
					إن قيام المدقق بتقديم الخدمات غير التدقيقية للشركة تحت التدقيق وذلك إلى جانب خدمة التدقيق وفي نفس العام، يؤدي لزيادة فجوة التوقعات.	.7
					إن الإعتماد على عدد قليل من العملاء كمصدر دخل رئيسي لمكتب التدقيق يؤدي لزيادة فجوة التوقعات.	.8
					إن تعيين المدقق وتحديد أتعابه من قبل الإدارة يؤدي لزيادة فجوة التوقعات.	.9
					إن إنتفاع مدقق الحسابات من السلع أو الخدمات التي تقدمها الشركة تحت التدقيق بأسعار خاصة أو بشكل مجاني يؤدي لزيادة فجوة التوقعات.	.10

.11	**<u>عامل عدم الإلتزام بالمعايير والقواعد المهنية لمهنة التدقيق:</u>** عدم التزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية والقواعد المهنية يؤدي لزيادة فجوة التوقعات.					
.12	قيام المدقق بنشر أو كشف المعلومات التي اطلع عليها بحكم عمله لأطراف لم يوجبها القانون يؤدي لزيادة فجوة التوقعات.					
.13	قيام المدقق بالمضاربة بأسهم الشركة تحت التدقيق يؤدي لزيادة فجوة التوقعات.					
.14	قيام المدقق بالمشاركة بصفة دائمة في أي عمل فني أو إداري أو استشاري في الشركة تحت التدقيق يؤدي لزيادة فجوة التوقعات.					
.15	قيام المدقق بالتحيز لأي طرف والسماح لتضارب المصالح بالتأثير على عمله يؤدي لزيادة فجوة التوقعات.					

.16	**عامل قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية (التوقعات غير المعقولة):** تؤدي قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية لزيادة فجوة التوقعات.					
.17	إن قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بما يخص واجبات ومسؤوليات المدقق تؤدي لزيادة فجوة التوقعات.					
.18	إن قلة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية فيما يخص المصطلحات الواردة في تقرير المدقق تؤدي لزيادة فجوة التوقعات.					
.19	اعتقاد مستخدمي القوائم المالية بأن المدقق مسؤول عن استمرارية الشركة تحت التدقيق ونجاحها يؤدي لزيادة فجوة التوقعات.					
.20	اعتقاد مستخدمي القوائم المالية بأن المدقق مسؤول عن اكتشاف جميع الأخطاء الجوهرية وعمليات الغش يؤدي لزيادة فجوة التوقعات					

الجزء الثالث: مقترحات لتضييق فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن:

يرجى التكرم بوضع إشارة (✓) أمام درجة موافقتكم لكل مقترح من المقترحات التالية:

	العبارات	درجات الموافقة				
		موافق إلى حد كبير جداً	موافق إلى حد كبير	موافق إلى حد متوسط	موافق إلى حد قليل	موافق إلى حد قليل جداً
.21	إن تخطيط عملية التدقيق بشكل سليم وفحص نظام الرقابة الداخلية والقيام بوضع التوصيات المناسبة لإدارة الشركة حول هذا النظام يساعد على تضييق فجوة التوقعات.					
.22	تدعيم دور جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وتفعيل دورها بالإشراف على مهنة التدقيق يساعد على تضييق فجوة التوقعات.					
.23	العمل على زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بحدود مسؤوليات المدقق وواجباته بما يخص اكتشاف الخطأ والغش يساعد على تضييق فجوة التوقعات.					

.24	العمل على زيادة الوعي لدى مستخدمي القوائم المالية بحدود مسؤوليات المدقق وواجباته في تقييم استمرارية الشركة تحت التدقيق يساعد على تضييق فجوة التوقعات.					
.25	إن تعزيز استقلالية المدقق الذهنية عن طريق الحد من العلاقات الشخصية بين المدقق والعميل، يساعد على تضييق فجوة التوقعات.					
.26	إن تعزيز استقلالية المدقق الظاهرية عن طريق الحد من سيطرة الأطراف المتنازعة عليه، وذلك بتفعيل دور لجنة التدقيق، يساعد على تضييق فجوة التوقعات.					
.27	إن تطبيق حوكمة الشركات بشكل فاعل يساعد على تضييق فجوة التوقعات.					
.28	دراسة توقعات مستخدمي القوائم المالية المعقولة وإصدار المعايير والتشريعات المهنية التي تتوافق مع تلك التوقعات يساعد على تضييق فجوة التوقعات.					

.29	إن الإلتـــزام بالتشـــريعات القانونيــــة فــــي الأردن يســـاعد علـــى تضـــييق فجوة التوقعات.					
.30	إلـــزام المـــدققين مـــن قبـــل جمعيــــة المحاســـبين القـــانونيين الأردنيـــين بمعـــايير التـــدقيق الدوليـــة وقواعـــد الســـلوك المهنـــي يســـاعد علـــى تضـــييق فجوة التوقعات.					

أغدو ممتنا لكم لو تفضلتم بذكر ما ترونه من إقتراحات وحلول من شأنها أن تساعد في التقليل من فجوة التوقعات في عملية التدقيق في الأردن ولم ترد في الاستبانة؟

مع جزيل شكري وتقديري

الباحث

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء محكمي الإستبانة

التسلسل	اسم المحكم	مكان العمل/ الجامعة
1	الأستاذ الدكتور حسام الدين خدّاش	الجامعة الهاشمية
2	الأستاذ الدكتور محمد ياسين رحاحلة	جامعة آل البيت
3	الدكتور جمال عادل الشرايري	جامعة آل البيت
4	الدكتور حمزة حسين الموالي	الجامعة الهاشمية

ملحق رقم (3)

مكاتب التدقيق الممثلة لعينة الدراسة

تسلسل	اسم المكتب	المحافظة
1	ارنست آند يونغ	عمان
2	برايس ووتر هاوس كوبر	عمان
3	كي بي أم جي	عمان
4	ديلويت آند توتش	عمان
5	طلال أبو غزاله وشركاه	عمان
6	إبراهيم العباسي وشركاه	عمان
7	شركة رمضان ناصر وشركاه	عمان
8	المدققون العرب	عمان
9	المهنيون للتدقيق والإستشارات	عمان
10	الأخوة لتدقيق الحسابات والإستشارات	عمان
11	الدار العربية لتدقيق الحسابات	عمان
12	غوشه وشركاه	عمان
13	مأمون فروقه وشركاه	عمان
14	المهنيون العرب	عمان
15	الحداثة لتدقيق الحسابات	عمان
16	دويك وشركاه – التجمع للإستشارات والتدقيق	عمان
17	المؤسسة العربية للتدقيق والمحاسبة	عمان
18	المتحدة لتدقيق الحسابات	عمان
19	الطاهر لتدقيق الحسابات والإستشارات المالية	عمان
20	مكتب البارعون لتدقيق الحسابات	عمان
21	المجموعة المهنية العربية	عمان

22	الهندي للتدقيق والاستشارات المالية	عمان
23	خليف وشركاه	عمان
24	شركة سعيد سليمان وشريكه محاسبون قانونيون	عمان
25	مؤسسة العبد روبي للتدقيق	عمان
26	أبو الرب للتدقيق	عمان
27	الناصر محاسبون قانونيون	عمان
28	صالح العوراني للتدقيق	عمان
29	آسيا لتدقيق الحسابات	إربد
30	مكتب الأقصى لتدقيق الحسابات	عمان
31	مكتب الحكماء لتدقيق الحسابات	عمان
32	المحاسبون العرب	عمان
33	مكتب نبيل عويس محاسبون قانونيون	عمان
34	أوج لتدقيق الحسابات	عمان
35	المراجعون لتدقيق الحسابات	عمان
36	مكتب سلسبيل لتدقيق الحسابات	الزرقاء
37	محمود سعاده وشركاه	عمان
38	مكتب الخبراء العرب للتدقيق	عمان
39	مكتب فتحي السمهوري للتدقيق	عمان
40	مكتب خالد الغرايبة لتدقيق الحسابات	إربد
41	رم لتدقيق الحسابات	عمان
42	مؤسسة عدنان خرفان لتدقيق الحسابات	عمان
43	شركة المعيار لتدقيق الحسابات	عمان
44	المستقبل لتدقيق الحسابات	عمان
45	المشرق لتدقيق الحسابات	عمان
46	مكتب نضال عبيدات للتدقيق	العقبة

Abstract

Factors affecting the expectations gap

in the audit process from the auditors` point of view in Jordan

By

Ahmad Adnan Hussein Toumeh

Supervisor

Prof. Walid Zakaria Siam

This study aims to identify the factors affecting the expectations gap in the audit process from the auditors` point of view in Jordan, as well as to identify the level of awareness of the auditors in Jordan to the concept of expectations gap, as the study aims to propose methodologies and solutions to reduce the gap to the least extent possible.

To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed to the auditors practicing and working in audit firms in Jordan, the suitable questionnaires for analysis were (109) questionnaire out (158) questionnaire was distributed by response rate (69%).

The study showed that the auditors in Jordan are aware of the concept of expectations gap, and their point of view on the issue is that the lack of knowledge (unreasonable expectations) of financial statements users has the greatest impact on increasing the expectations gap, while they believe that the doubt about the auditor`s independency is least effective in increasing the expectations gap in Jordan.

In light of the study results and to reduce the expectations gap in Jordan, the study recommends to enhance the mental and virtual independency of the auditors by eliminating the control of the contending parties and the personal relationships between the auditor and the client, to strengthen the role of the Jordan Association of Certified Public Accountants and activate its role overseeing the auditing profession by requiring auditors to be committed with the international Auditing standards and the rules of professional conduct, as well as obliging them to implement the regulations, and to increase the awareness among the financial statements users regarding the responsibilities and duties of the auditor in term of error and fraud discovery, as well as the auditor's responsibility to evaluate the continuity of the company under scrutiny.